# ٣

# سياسة نامه لنظام الملك

بقلم:
د. سعد زغلول عبد الحميد

## تمهيد

يحتل كتاب « سياست نامه » مكانة مرموقة بين الكتب التى تعالج نظم دول الاسلام فى المشرق وفى المغرب على السواء • هذا ، كما أن الكتب التى تعالج النظم والقوانين التى عرفتها دول الاسلام لها – هى الأخرى – مكانتها الخاصة بين كتب المكتبة العربية الاسلامية بسبب ندرتها بالنسبة لسائر الكتب التى تتناول الفنون الأخرى ، مثل: علوم الدين والأدب والتاريخ والجغرافيا، وبالنسبة للكتب التى تتناول « علوم الأوائل » ، أى العلوم العقلية ، مثل : الفلسفة والهندسة والكيمياء وغيرها – وذلك رغم وقوف الأمراء ورجال الدين فى وجه البحث فى هذا النوع من العلوم ، فى كثير من الأحيان •

## خصائص القانون فى دولة الاسلام

ويرجع السبب فى قلة كتب النظم والقوانين الاسلامية الى انه لم تكن هناك حاجة ، فى بداية الأمر ، الى النظم والقوانين • فعلى أيام الخلفاء الراشدين كانت الدولة تحكم دون مجهود كبير، ودون تعقيدات ادارية ، وذلك حسب كتاب الله

وسنة رسوله ، بمعرفة خليفة النبي وهو الامام الشرعي • ورغم ما يقوله الكتاب من أنه ابتداء من الدولة الأموية انقلبت خلافة الرسول الى ملك عضود ، وأنه منذ ذلك الوقت حكمت الجماعة الاسلامية بنظام لا علاقة له بالشرع ، فان هذا الأمر ليس صحيحا على وجه الاطلاق •

حقيقة ان رئاسة الدولة أى الخلافة أصبحت وراثية ، كما ستظل على أيام العباسيين ، ولكن الدولة الأموية لم تقلب الأوضاع رأسا على عقب ، كما كان يظن — فالنظام الذى عرفته الدولة على أيام الراشدين ، وهو النظام الذى ينسبه الكتاب الى عمر بن الخطاب ، ظل معمولا به بشكل عام فى كل الأقاليم • والحقيقة أن عمر بن الخطاب ، بما عرف عنه من الواقعية والحزم وسداد الرأى ، أبقى على النظم التى كانت موجودة فى البلاد المفتوحة مع اجراء التعديلات اللازمة عليها حتى تنسجم مع مبادىء الاسلام • وبطبيعة الحال كانت أهم التنظيمات هى الخاصة بجباية الأموال ، والتى أنشىء من أجلها الديوان فى الحجاز •

وهكذا كانت مبادىء الاسلام هى التى تحكم الدولة العربية ، ولكنه بقيت لأهل البلاد المفتوحة الذين احتفظوا بدياناتهم الخاصة قوانينهم الشخصية ومحاكمهم الخاصة ، وهذا يعنى ازدواجية القوانين الخاصة فى الدولة • ومع مرور الوقت كان أهل البلاد المفتوحة يدخلون فى الاسلام ، ويتعمقون فى دراسة القرآن والسنة الى جانب دراستهم للغة العربية ، وعلى عاتقهم — الى جانب العرب — وقع عبء التقنين للغة العربية ، وكذلك استنباط الاحكام من الشريعة الاسلامية •

والحقيقة انه ربما كان للكتاب الأوائل العذر عندما قالوا : ان الخلافة (أى الحكم الدينى) انقلبت الى ملك ( أى حكم دنيوى ) على أيام الأمويين ، فهم يقصدون بذلك استبداد بنى أمية الذين عمدوا ، فى سبيل اقرار سلطانهم ، الى اتخاذ اجراءات ربما لم تكن منسجمة مع مبادىء الاسلام فى بعض الأحيان ، وذلك خشية الفتنة أو افتراق الكلمة كما يرى ابن خلدون •

وهنا ، وفى مجال القانون الجنائى أو قانون العقوبات يمكن الاشارة الى الاجراءات التى اتخذها زياد ابن أبيه فى البصرة وفى الكوفة ، على أيام معاوية • فهو فى خطبته الشهيرة المعروفة بالبتراء يقرر عددا من المبادىء القانونية منها العام ، مثل المسئولية الجماعية التى يعبر عنها فى قوله : « لآخذن الولى بالمولى ، والمقيم بالظاعن ، والمقبل بالمدبر » ، ومثل الأخذ بالظنة والعقوبة على الشبهة ؛ ومنها الخاص ، مثل سن العقوبات الجديدة للجرائم المستحدثة : فجريمة اغراق شخص عقوبتها تغريق الجانى ، والاحراق عقوبته الحرق ، وعقوبة نبش القبور هى دفن الجانى حيا ( ابن الأثير ، أحداث سنة ٤٥ هـ ) • والذى نلاحظه هو أن زياد ابن أبيه استخدم « القياس » فى التقنين للجرائم التى ليس لها نصوص مباشرة فى القرآن والسنة مع المبالغة فى الشدة • ونحن نرى ان اجراءات زياد هذه هى بداية لظهور تشريع جديد سيظل ينمو ويتطور تحت أسماء مختلفة ، مثل «العرف» الذى عمل به منذ زمن بعيد فى كثير من الأقاليم ، ومثل ما سيعرف مؤخرا باسم « القانون المدنى » ، ونقصد به المتأثر بالتشريعات الأوروبية الحديثة •

ولكن رغم بداية ظهور هذا اللون من القانون

الوضعي في ذلك الوقت المبكر ، منذ منتصف القرن الأول الهجري ( ٧ م ) ، فقد ظلت مبادىء الاسلام التي تحكم الدولة . ومنها كان العلماء والفقهاء يستنبطون الأحكام ، بفضل التفسير والتأويل الى جانب الاجماع والرأي والقياس ، الى أن انتهى الأمر بظهور المذاهب السنية الأربعة، واتفاق جمهرة الفقهاء على انتهاء الاجتهاد ابتداء من القرن الرابع الهجري ( ١٠ م ) . بدأ ذلك اذن على أيام الأمويين وتم على أيام العباسيين . وهذا يعني ان النظام العباسي ، رغم انه بدأ بثورة ضد النظام الأموي ، ودعوة الى هدم كل ما يمت اليه بصلة ، ورغم ما بشر به من العودة الى المبادىء الاسلامية الصحيحة في الحكم ، تحت اشراف الأئمة الجدد من آل البيت ، بصفتهم الأمناء على السنن النبوية ، فانه ترك أمور الحكم تجري على ما كانت تجري عليه من قبل ، مع ما تتطلبه حتمية التغير والتطور . فبعد أن كانت الدولة الأموية تسترشد في الحكم بالتقاليد الرومية ( اليونانية الرومانية ) التي كانت معروفة في بلاد الشام ومصر ، مالت الدولة العباسية الى الأخذ بالتقاليد الفارسية في تنظيم الدولة ، بحكم ان مركز الثقل انتقل الى العراق والمشرق الايراني ، حيث عاشت التقاليد الساسانية أو الفارسية .

## خصائص التنظيم الاداري السياسي في الاسلام

وهكذا سارت التنظيمات الغربية ( من يونانية ورومانية ) والشرقية ( من فارسية وهندية ) ، بالاضافة الى اجتهادات الأمراء والولاة في نظم الحكم والادارة ، وهي مستظلة جميعا بمبادىء الشريعة الاسلامية النابعة من القرآن والسنة ، وما قرره السلف الصالح ، لتكون قواعد وأصول الحكم في الاسلام . وهكذا أصبحت النظم الاسلامية تعني مجموعة المبادىء والقوانين الاسلامية التي تحكم الدولة ، الى جانب ما تعارف عليه الناس من التقاليد والعادات، وما أقرته الجماعة من أعمال السلف التي مزجت كل هذا وصهرته على مر الزمن ، لتخرج منه نوعا جديدا من قواعد السياسة وأصول الحكم ، هو النظم الاسلامية .

وتظهر كل هذه المؤثرات فعلا في الكتب التي عالجت موضوع النظم الاسلامية ، سواء في مركز الخلافة ، أو في كل من المشرق والمغرب . وأهم النماذج لأدب الحكم هذا ظهرت في القرن الخامس الهجري ( ١١ م ) ، وهو القرن الذي بلغت فيه الحضارة الاسلامية ذروتها والذي انتاب الحضارة الاسلامية من بعده نوع من الركود . فقد توقف التجديد والابتكار واكتفى العلماء بالتجميع والتصنيف - الا فيما ندر - مما أثمر عن ظهور مجموعات الموسوعات الكبرى والقواميس في مختلف الفنون والمعارف . وأهم كتب القرن الخامس في النظم الاسلامية هي : كتاب « الاحكام السلطانية » للماوردي ، قاضي قضاة بغداد (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م ) الذي يعالج نظم الحكم في دولة الخلافة ، ثم كتاب « سياست نامه » ومؤلفه نظام الملك ، وزير السلاجقة الذائع الصيت ( المتوفى سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م ) ، الذي يعالج نظم دول المشرق الاسلامي الى أيامه ، وينضاف اليها كتاب « سراج الملوك » لشيخ الاسكندرية وعابدها أبي بكر الطرطوشي الأندلسي ( المتوفى سنة ٥٢٠ هـ / ١١٠٦ م ) الذي يعالج أصول السياسة ونظم الحكم ، ويعنى فيه بأحوال المغرب والأندلس .

هذه الكتب الثلاثة تكاد - دون الاشارة الى

غيرها ـ تجمع كل ما عرفته دول الاسلام ، حتى نهاية القرن الخامس الهجرى ، من مبادىء وقوانين وأصول الحكم على كل مستوياتها : الدينية ( أولا وقبل كل شىء ) والأخلاقية والاجتماعية والسياسية التى عرفها العرب والروم والعجم والهند ، كل ذلك فى الاطار التاريخى الذى يصل فيما بينها ويعطيها شكلها العملى أو التطبيقى .

**الفارابى وكتاب آراء (( أهل المدينة الفاضلة ))**

هذا ولا بد من الاشارة الى أنه سبق هؤلاء ، فى مجال التأليف فى تنظيم الدولة ، الفيلسوف العربى الشهير أبو نصر الفارابى ( المتوفى سنة ٣٣٩ هـ / ٩٥٠ م ) فى كتاب « آراء أهل المدينة الفاضلة » ، الذى يعالج فيه تنظيم الدولة حسب مفهوم السياسة عند اليونان ، والذى تأثر فيه بفلسفة أفلوطين الفيضية وبآراء أفلاطون فى جمهوريته .

والكتاب ( طبعة بيروت تحقيق وتقديم/ البير نصرى نادر ) الذى يحوى ٣٧ فصلا صغيرا يبدأ ، قبل الكلام فى التنظيم السياسى ، بمقدمات فلسفية أولى عن الله ( الموجود الأول الذى لا شريك له ولا ضد ولا حد ) ، وعن الملائكة والأجسام السماوية ( التى تصدر عنه وترتبط الواحدة منها بالأخرى عن طريق فيض وجوده ) ، وعن الموجودات التى تفيض منه بترتيب مراتبها مبتدئة من الأكمل ثم الأنقص قليلا الى الموجود الأنقص ( فصل ١ ـ ١٩ ) .

ثم يتناول الفارابى فى مقدمات ثانية الانسان ( الذى هو أفضل الموجودات الالهية ) ، والنفس الانسانية ، وكيف ان أجزاء كل منهما مرتبة حسب أهميتها ، والعلاقة بين كل جزء منها وبين الأجزاء الأخرى . فقوى النفس الانسانية حسب أولويتها هى : القوة الغاذية ، والقوة التى بها يحس الملموس ، والقوة المتخيلة ، والقوة الناطقة ( التى بها يمكن أن يعقل المعقولات ، ويميز القبيح والجميل ) وهى أعظمها ، ولكل واحدة من هذه القوى قوة رئيسة ، وقوى خادمة ، وأعضاء تخدم هذه الخادمة ، وهكذا . ورئيس الجميع يوجد فى القلب . « والقلب هو العضو الرئيس الذى لا يرأسه من البدن عضو آخر » ( فصل ٢١ ) ، يليه الدماغ ( الذى يخدمه بان يجعل حرارته على الاعتدال الذى يجود به تخيله ) ثم الكبد والطحال ، وأخيرا أعضاء التوليد . والقوة الرئيسة لكل منها فى القلب ، أما القوى الخادمة ففى هذه الأعضاء .

ويتبع الفارابى ذلك بالكلام فى الارادة ( التى تنزع عن الاحساس أو التخيل ) ، وفى الاختيار ( الذى ينزع عن الروية أو النطق أى العقل والذى يوجد فى الانسان خاصة ) ثم فى السعادة ( وهى الخير المطلوب لذاته ، والتى « ليس وراءها شىء آخر يمكن أن يناله الانسان أعظم منها » ) ( فصل ٢٣ ) . وهو بعد ذلك يمنطق المنامات والوحى ، بفضل انفراد القوة المتخيلة بنفسها عندما تتخلى عن خدمة القوة الناطقة والنزوعية ( فصل ٢٤ ـ ٢٥ ) . وتستغرق هذه المقدمات ٢٥ فصلا بينما تستغرق آراؤه فى فلسفة السياسية الاثنى عشر ( ١٢ ) فصلا الباقية .

ويبدأ الفارابى فلسفته السياسية باحتياج الانسان الى الاجتماع والتعاون . ويقسم الاجتماعات الى نوعين : كاملة وغير كاملة . والكاملة تنقسم بدورها الى ثلاثة أقسام : عظمى

( وتمثلها الحكومة العالمية التى تشمل المعمورة ) ، ووسطى ( وتمثلها أمة فى جزء من المعمورة ) ، وصغرى ( ويمثلها أهل المدينة ). أما الاجتماعات غير الكاملة فيمثلها على التوالى : اجتماع أهل القرية ، واجتماع أهل المحلة ثم الاجتماع فى سكة (طريق) ، وأخيرا الاجتماع فى منزل . واذا كان غرض الاجتماع فى المدينة هو التعاون على نيل السعادة الحقيقية تكون هذه المدينة « هى المدينة الفاضلة » ( فصل ٢٦ ) .

ثم يأخذ الفارابى فى المقارنة بين المدينة الفاضلة وبين البدن التام الصحيح الذى تتعاون أعضاؤه كلها على تتميم حياته وحفظها . ففى هذا الجسم لا يكون الا عضو رئيس واحد هو القلب . أما بقية الأعضاء فتقترب مراتبها من ذلك الرئيس حسب أهميتها ، وكل عضو فيها يعمل « ابتغاء لغرض الرئيس » ، الى أن ينتهى الأمر الى « أعضاء تخدم ولا ترؤس أصلا » (فصل ٢٦).

وكذلك الحال بالنسبة للمدينة : يكون فيها انسان هو الرئيس ، وآخرون يقربون منه على مراتبهم ، منهم أولو المراتب الأول ، ودونهم قوم فى المرتبة الثانية يقومون بالأعمال حسب أغراض هؤلاء ، ودونهم آخرون فى المرتبة الثالثة يعملون حسب أغراض هؤلاء ، وهكذا الى أن ينتهى الأمر « بالذين يخدمون ولايخدمون ويكونون فى أدنى المراتب ، ويكونون هم الأسفلين » (فصل ٢٦).

والفارق بين البدن وبين المدينة أن أعضاء البدن تعمل بطريقة طبيعية ، بينما أجزاء المدينة تعمل بالهيئات والملكات الارادية ، بمعنى أن « أجزاء المدينة ليسوا أجزاء بالفطر بل بالملكات الارادية التى تحصل لها وهى الصناعات وما شاكلها » ( فصل ٢٦ ) .

ورئيس المدينة ـ مثله مثل العضو الرئيس فى البدن ـ هو أكمل أجزاء المدينة ، وله الأفضلية على كل من شاركه فى بعض صفاته ، و « دونه قوم مرءوسون منه ويرؤسون آخرين » . وهو أيضا ـ مثله مثل القلب ـ « ينبغى أن يكون هو أولا ، ثم يكون هو السبب فى أن تحصل المدينة وأجزاؤها ، والسبب فى أن تحصل الملكات الارادية التى لأجزائها فى أن تترتب مراتبها ، وان اختل منها جزء كان هو المرفد له بما يزيل عنه اختلاله » ( فصل ٢٧ ) . والاجزاء تترتب حسب القرب من الرئيس : الأشرف ومن دونه فى الشرف الى الأدنى أو الأخس .

وهكذا لا يمكن أن يكون رئيس المدينة الفاضلة أى انسان كيفما اتفق ، كما أن صناعته لا يمكن أن تكون أية صناعة ، فالرئاسة لا تتحقق الا بأحد شيئين : الفطرة والطبع أو الهيئة والملكة الارادية ( بمعنى أن تكون صناعته أم الصناعات كلها ) . فرئيس المدينة الفاضلة هو الانسان « فى أكمل مراتب الانسانية ، وفى أعلى درجات السعادة » ( فصل ٢٧ ) .

وبناء على ما تقدم يشترط الفارابى ( فى الفصل ٢٨ ) أن تتوفر فى الرئيس الذى لا يرأسه انسان آخر ، وهو « الامام » ١٢ ( اثنتا عشرة ) خصلة ، هى :

تمام الأعضاء ، جودة الفهم بالطبع والتصور لكل ما يقال ، جودة الحفظ لما يفهمه ولما يراه ويدركه ، جودة الفطنة والذكاء ، حسن العبارة والمقدرة على التعبير ، حب التعليم والاستفادة ،

الاعتدال فى المأكل والمشرب واتيان النساء والتجنب بالطبع للعب ، حب الصدق والصديقين مع بغض الكذب والكذابين ، كبر النفس وحب الكرامة والميل بالطبع الى السمو والرفعة ، الكرم والسماحة فى البذل ، حب العدل - بالطبع - والانقياد له وبغض الجور والظلم ودفعهما ، قوة العزيمة والجرأة مع الاقدام وقوة النفس •

ولما كان من الصعب أن تتوفر كل هذهالصفات فى شخص واحد ، يرى الفارابى أنه يمكن أن يكتفى بست صفات منها فى الشخص المرشح لرئاسة المدينة الفاضلة ، وهى : العقل والعلم ، والاجتهاد ، وسلامة الحواس ( فى سبيل تحرى المصلحة العامة ) ، جودة النصيحة ، القوة البدنية ( اللازمة لمباشرة أعمال الحرب والدراية التامة بفنون القتال ) •

واذا تعذر وجود كل هذه الصفات فى شخص واحد ، فيمكن اختيار شخصين أو أكثر ممن تتوفر فيهم هذه الشروط ، فيكمل بعضهم بعضا، شريطة أن يكون أحدهم حكيما أى فيلسوفا • وهكذا يصل الفارابى الى حكومة العقلاء أو « الرؤساء الأفاضل » •

وفى مقابل المدينة الفاضلة يضع الفارابى المدينة الجاهلة وغيرها من المدن الفاسقة ، والمتبدلة ، والضالة ، وهى التى لا يعرف أهلها السعادة ، اذ يظنون أن غايات الحياة هى فى سلامة الابدان واليسار والتمتع باللذات ( فصل ٢٩ ) •

وهكذا انتقل الفارابى فى تسلسل منطقى من الكلام فى الله وتنظيم الكون، الى الكلام فىالانسان ثم فى النظريات الاجتماعية والسياسية كما عرفها اليونان ، وحاول أن يوفق بين النظريات السياسية القديمة والنظريات الاسلامية • فبعد أن قال ان الناس خلقوا لكى يعيشوا فى مجتمع وصل الى نظرية أن الدولة المنظمة حقيقة هى التى ينبغى أن تشمل كل الأرض المعمورة ، وأن تحوى كل الانسانية • وفكرة الدولة العالمية هذه ليست غريبة على الفكر السياسى الاسلامى بل انها موجودة بحكم الضرورة فى فكرة عموم الدعوة المحمدية ، وفكرة عالمية دولة الخلافة • أما مبادىء هذه الدولة فهى أخلاقية خالصة ، تتفق مع ميول الفارابى الفلسفية ذاتالصبغة الصوفية• أما واجب هذه الدولة فهو تحقيق مصالح الرعية فى الدنيا وسعادتهم فى الآخرة ، وهى رسالة الاسلام •

ورغم ما يظهر فى رسالة الفارابى هذه من المؤثرات الفكرية اليونانية فان أثرها لا يظهر فقط فى كتب الفلاسفة الذينعالجوا النظريات السياسية وفلسفة الحكم مثل ابن سينا فى موسوعته المعروفة بالشفاء ، والتى لخصها بالعربية والفارسية فى كتابه المعروف بالنجاة ( المقدمة ص ١٨ ) ، بل يظهر أيضا فيما كتبه الفقهاء ، ورجال الدين فى كتب النظم الاسلامية ولو الى حد محدود • وسنكتفى هنا بالاشارة الى كل من كتابى الماوردى والطرطوشى وكيف تأثر الواحد منهما أو الآخر بمثل هذه الأفكار •

**الأحكام السلطانية للماوردى**

يمثل كتاب الأحكام السلطانية للماوردى النموذج للفكر السياسى وقوانين الحكم فى الاسلام • فالماوردى الذى شغل منصب القاضى ، وأصبح أقضى القضاة فى بغداد سنة ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م ( فكأنه أول من تلقب بقاضى القضاة ) عرف بالتدين والورع • ولقد كتب فى تفسير

القرآن والفقه والنحو الى جانب ما كتبه فى أصول الحكم • ولكنه جمع رغم ذلك بين مذهب الشافعى فى الفروع ومذهب الاعتزال فى الأصول (ياقوت، معجم الأدباء ) ، وهذا يعنى انه لم يكن غريبا على المنطق والفكر اليونانى ، وربما كان ذلك من الأسباب التى جعلته يستخدم «الرأى» فى أحكامه، رغم نقد الناقدين • فعندما احتج بعض الناس على بعض أحكامه وقال له : « اتبع ولا تبتدع » رد عليه قائلا : « بل اجتهد ولا أقلد » ( ياقوت ، معجم الأدباء ) •

فمن بين أبواب الكتاب العشرين ( فى الخلافة والوزارة والقضاء والجهاد وتنظيم الأموال وولاية الأقاليم الخ ) يعتبر الخاص بالخلافة ، وهو أولها ، أهم الموضوعات التى عالجها الماوردى • ومع انه يستند فى معالجته للتقنين للخلافة ( التى يراها عقد مراضاة واختيار ) الى القرآن والسنة والاجماع ، الى جانب السوابق التاريخية المعتبرة ، فان الأثر المعتزلى أو الهلليني يظهر عند معالجته للشروط الواجبة فى المرشحين لتولى المنصب ، وكذلك أصحاب الحق فى انتخاب الخليفة من أهل الحل والعقد • فهو يشترط العدالة والعلم والاجتهاد وسلامة الحواس والأعضاء والشجاعة والنجدة لجهاد العدو • هذا كما يمكن ان نشير الى مسألة « جواز امامة المفضول مع وجود الأفضل » وغيرها من المشاكل النظرية التى يعرضها الماوردى والتى يقترح لها الحلول العقلية •

ولا نعرف ان كانت هناك صلة بين الصفات التى تطلبها الفارابى فى رئيس المدينة الفاضلة وهو «الامام» ـ كما يقول ـ وبين الشروط التى يرى الماوردى ضرورة توفرها فى أهل الامامة فهذا ما لا يشير اليه قاضى القضاة، لا فى مقدمته للاحكام السلطانية ولا فى متن الكتاب • ونحن لا نشك فيما يقوله فى المقدمة من أنه يستلهم أحكامه من كتاب الله الذى فصل من الحلال والحرام ، وأنه يهدف من تأليف الكتاب بيان مذاهب الفقهاء فى أمور السياسة والحكم ، وهو أهل لأن يلتزم بالفكر الاسلامى الأصيل • وهذا لا يمنع من أن تكون الأفكار الأجنبية الأصل التى تمثلتها الحضارة العربية قد أصبحت اسلامية تماما فى هذا القرن الخامس الهجرى (١١ م) بعد أن جرى استخدامها بين العلماء والفقهاء وطلاب العلم •

## سراج الملوك للطرطوشى

أما الطرطوشى ، الذى جمع بين الامامة فى كل من المذهب المالكى والتصوف ، فانه قسم كتابه « سراج الملوك » ( طبعة ١٢٨٩ هـ ـ القاهرة ) الى ٦٤ ( أربعة وستين ) بابا ، جمع فيها بين مواعظ الملوك ومقامات العلماء والصالحين والولاة والقضاة ، والسلطان وخصاله ومنافعه ومضاره ، والوزراء والجلساء ، والعدل والجور ، والجند والأموال ، الى جانب النوادر والحكم والقصص التاريخية • وهو ينص على أنه جمعها من سير الأمم ذات الحكمة البارعة والقرائح النافذة ، وهم العرب والفرس والروم والهند والسند هند • ويعتذر لعدم معرفته بسياسات ملوك الصين وحكمائها ، لبعد الشقة وطول المسافة بين ديارهم وأرض العرب • والحقيقة ان كل هذه الأصول هى التى تكون عناصر الحضارة والثقافة العربية الاسلامية •

وهو يميز بين نوعين من السياسات فى تدبير الدول والالتزام بالقوانين التى تحفظ النحل ، هما : الأحكام والسياسات • فالأحكام هى المشتملة

على ما اعتقدوه ( من الحلال والحرام والبيوع والأنكحة والطلاق والحدود القائمة على من خالف شيئا منها ) ، وهى ما يعبر عنه الآن « بالقانون الخاص » . أما السياسات « فهى التى وضعوها فى التزام تلك الأحكام ( والذب عنها والحماية لها ، وتعظيم من عظمها واهانة من استهان بها ... وكذلك فى تدبير الحروب ، وأمن السبيل وحفظ الأموال وصون الأعراض والحزم .. » ) ، وهى ما يعبر عنه الآن « بالقانون العام » .

والطرطوشى – العارف الورع – يعتز بكتابه غاية الاعتزاز ، فيقول : انه « لم يسبق الى مثله أقلام العلماء ، ولا جالت فى نظمه أفكار الفضلاء ، ولا حوته خزائن الملوك والرؤساء » . ولهذا كله سماه « سراج الملوك » لكى : « يستغنى به الحكيم بدراسته عن مباحثة الحكماء ، والملوك عن مشاورة الوزراء » ( المقدمة ) . هذا ، ومن استعراض أبواب الكتاب ومادته نلاحظ أنه يختلف تمام الاختلاف عن « الأحكام السلطانية » . فالأخير يغلب عليه طابع التخصص القانونى ، وذلك راجع الى طبيعة المؤلف الذى مارس القضاء والأحكام والفتيا وشغل أعلى المناصب فيها ، كما ألف فيها الكتب ؛ بينما يغلب على « سراج الملوك » الطابع العام بما يحتويه من الحكم والمواعظ والنوادر والقصص التى تحض فى غالب الأحيان على مكارم الأخلاق ، وهذا راجع بدوره الى طبيعة المؤلف صاحب الميول الصوفية ، والذى بلغ فى سلم التصوف الى مرتبة العارف بالله .

وتظهر النزعة الصوفية هذه بشكل واضح عندما يستشهد بأقوال العباد فى مواعظ الملوك والسلاطين ، مثل قول مكرم بن يوسف العابد : « لا تأكلوا الا طيبا ولا تتكلموا الا بالحق » (ص٨) وقول أبى الدرداء : « أراكم تبنون ما لا تسكنون وتجمعون ما لا تأكلون ... » ( ص ١٥ ) ، كما يورد قصص الزهاد من أبناء الملوك مثل ابراهيم ابن أدهم من ملوك خراسان ( ص ١١ ) ، وأبو عقال علوان بن الحسن من بنى الأغلب ملوك المغرب ( ص ٢٢ ) ، كما يتمثل أيضا بزهاد الممالك النصرانية مما يلى أرض الأندلس ( ص ٢٣ ) . هذا الى جانب تجاربه الشخصية ، كما حدث له وهو بالعراق عندما كان يشرب ، فقال له أحد أصحابه : « لعل هذا الكوز الذى تشرب فيه الماء قد كان انسانا يوما من الدهر ، فمات فصار ترابا ، فاتفق للفخارى أن أخذ تراب القبر وضربه خزفا وشواه بالنار فانتظم كوزا ، كما ترى ». فلقد بلبلت هذه الحادثة عقل الطرطوشى ، فأخذ يفكر فى أن هذا ممكن ، وأنه من الممكن أن يصير هذا التراب ( جسد الانسان ) شجرة أو ثمرة يأكلها الناس والبهائم ( ص ٢٦ ) .

أما عن دعوة الطرطوشى الأخلاقية فهى تحض على اقامة الحق والعدل ، ففيها « بقاء الممالك وثبوت الدول » ( ص ٣٩ ) ، وهو يقرر بعد ذلك ان « الاحسان فوق العدل » ( ص ٥١ ) . وفى ذلك يقول : « وكما أنه ليس فوق رتبة السلطان العادل رتبة ، كذلك ليس دون رتبة السلطان الشرير الجائر رتبة » ، فالرعية « تفسد بفساد الوالى وتصلح بصلاحه » ( ص ٤٥ ) . ويضرب لذلك مثلا بما شهده فى خليج الاسكندرية عندما كان « السمك يغلى الماء به كثرة ويصيده الأطفال بالخرق ثم حجره الوالى ومنع الناس من صيده فذهب السمك حتى لا يكاد يرى فيه الا الواحدة الى يومنا هذا » ( ص ٤٦ ) .

وهو لكل ذلك يري أن « السلطان مع رعبته

مغبون غير غابن ، وخاسر غير رابح » (ص٤٦) ؛ وفى ذلك قيل : « سيد القوم أشقاهم » ، ولهذا « حق على الورى أن يمدوا السلطان بالمناصحات، ويخصوه بالدعوات ويعينوه على سائر المحاولات، ويكونوا له أعينا ناظرة وأيديا باطشة وجننا واقية » ( ص ٤٧ ) .

ويفرد الطرطوشى للجود بابا كما أفرد العدل أبوابا ، فهو يجعله مثل العدل : « احدى قواعد المملكة وأساسها وتاجها وجمالها ، تعنو لها الوجوه وتذل لها الرقاب وتخضع لها الجبابرة » ( ص ٨٧ ). والكرم على ثلاث درجات: أدناها السخاء، وأوسطها الجود ، وأعلى مراتبها الايثار الذى هو الجود بالكل ( ص ٨٩ ) . ومثل الكريم هنا : هو البهلول بن راشد عابد القيروان المشهور ، الذى كان يعطى السجان كل يوم دينارا ( بدلا من أن يحقد عليه ) ( ص ٩٤ ) . ويفرد الطرطوشى بعد ذلك باباً لكل من الصبر وكتمان السر والشكر (الأبواب ٣٢، ٣٣، والفصول التابعة ).

وفى أبواب الكلام هذه عن السلطان وبيان الحكمة من كونه فى الأرض ، وفى منفعه ومضاره ، وفى منزلته من الرعية ، يظهر تأثره بالفارابى فى مدينته الفاضلة وميوله التصوفية ، وخاصة عندما يشبه مكان السلطان من الرعية بمكان الروح من الجسد ، فيقول : « اعلموا أن منزلة السلطان من الرعية بمنزلة الروح من الجسد ، فاذا صفت الروح من الكدر سرت الى الجوارح سليمة وسرت فى جميع الجسد ، فأمن الجسد من الغير فاستقامت الجوارح والحواس وانتظم أمر الجسد ... » ( ص ٤٩ ) . وكذلك عندما يقول : « اعلم أيها الوالى أن الملك بمنزلة رجل فرأسه أنت وقلبه وزيرك ويداه أعوانك ورجلاه رعيتك وروحه عدلك ، وما بقاء جسد بلا روح » ( ص ٥١ ) ؛ أو عندما يقسم الدول الى : « نبوية واصلاحية » ( ص ٥١ ) .

والعدل النبوى يتمثل فى « جمع السلطان الى نفسه حملة العلم الذين هم حفاظه ورعاته وفقهاؤه .. والقائمون بأمر الله والحافظون لحدود الله » ، أما الاصلاحى ، فهو يشبه العدل ، وهو «السياسة الاصطلاحية ، وان كان أهلها على الجور فيقوم به أمر الدنيا ، وكأنها تتباكى مراتب الانصاف»، والمثل لذلك دول ملوك الطوائف فى أيام الفرس الذين كانوا كفاراً يعبدون النيران ( ص ٥٢ ـ ٥٤ ) .

أما الصفات المنهى عنها لدى الحكام فأهمها الظلم والكبر والاعجاب ( ص ٥٦ ) حتى قيل : « البخل والجهل مع التواضع خير من السخاء والعلم مع الكبر » ( ص ٥٧ ) .

هذا ويظهر تأثر الطرطوشى بالجاحظ الذى كان أول من أدخل فى أساليب البلاغة أشكال القياس المنطقية فى البديع بالقول بالموجب ( الفهرست ، المقالة الخامسة ) ، وذلك فى باب الخصال المحمودة فى السلطان ، مثل : « المنفعة توجب المحبة والمضرة توجب البغضة والمخالفة توجب العداوة والمتابعة توجب الألفة والصدق يوجب الثقة ... والعدل يوجب اجتماع القلوب والجور يوجب الفرقة ... » ( ص ٥٨ ) .

ولا ينسى الطرطوشى فى غمار دعوته الأخلاقية النص على التراتيب الادارية التى تعتبر من أركان السلطان ، فالى جانب الولاة والقضاة يذكر البريد (ص ٦٢) والوزارة . فالسلطان لا يستغنى عن

الوزير ، والا « لكان أحق الناس بذلك كليم الله موسى بن عمران » ( ص ٦٩ ) ، وذلك : « كما أن أشجع الناس يحتاج الى السلاح ، وأفره الخيل الى السوط ، وأحد الشفار الى المسن » ( ص ٧٠ ) • ولما كانت أمور المملكة عائدة الى الوزراء ، قالوا : « لا تغتر بمودة الأمير اذا غشك الوزير ، واذا أحبك الوزير فلا تخش الأمير » ( ص ٧١ ) •

وهكذا يرتب أعوان الأمير : « ظهير الأمير وزيره ، وزينه حاجبه ، ولسانه كاتبه ورسوله عنه » ( ص ٧١ ) • ومثل ما يقوله عن الوزير يقوله عن العمال في الباب الخاص بهم : « فهم من الوالي بمنزلة السلاح من المقاتل » (ص ١٣٨) ، فعلى السلطان أن يجتهد في ابتغاء صالح العمال •

وفي المشاورة والمناصحة ، قال الحكماء : « لا تشاور معلما ولا راعي غنم ولا كثير قعود مع النساء ، ولا صاحب حاجة يريد قضاءها ، ولا خائفا ، ولا من يرهقه أحد السبيلين » ( ص ٧٩ ) •

ويفرد الطرطوشي أبوابا للجند وهم : « حماة البيضة المدافعون عن العورة » ، ويطالب بتفقدهم كما يتفقد البستاني بستانه ، وينصح باغداق الأرزاق عليهم (ص ١٢٢) • وفي جباية الأموال ينص على أن « المال أقوى العدد على العدو » ، ولكنه يطالب « بألا يؤخذ من الرعية الا ما فضل عن معاشها ومصالحها » • ويعطي مثلا من الأندلس ، وكيف كان أهل الاسلام فيها ظاهرين على العدو ، عندما « كانت الأرض مقطعة في أيدي الأجناد ، فكانوا يستغلونها ويرفقون بالفلاحين ويربونهم كما يربي التاجر تجارته ، وكانت الأرض عامرة والأموال وافرة ، والأجناد متوافرين والكراع والسلاح فوق مايحتاج اليه •• وظل الأمر كذلك الى أن تغير نظام الاقطاع على أيام المنصور بن أبي عامر الى نظام العطايا الشهرية ، « وقدم على الأرض جباة يجبونها ، فأكلوا الرعايا واجتاحوا أموالهم واستضعفوهم ، فتهاربت الرعايا وضعفوا عن العمارة ، فقلت الجبايات المرتفعة الى السلطان وضعف الأجناد وقوي العدو على بلاد المسلمين •• » ، الى أن جاء الملثمون فردوا الاقطاعات كما كانت في الزمان القديم ( ص ١٢٣ ) • هذا ، ولا يعرف الطرطوشي ماذا كان عليه الحال عندما كان يدون كتابه ( سنة ٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م ) •

ومع أن المعروف أن ملوك الهند والفرس والصين والروم كانوا يدخرون المال ، فان الطرطوشي يرى - أسوة بما كان يفعله الراشدون - تفريق الأموال وعدم اختزانها • وهو يفسر تفوق نصارى الأندلس على المسلمين بأنهم يفرقون المال على الرجال : « فكان للروم بيوت رجال وللمسلمين بيوت أموال ، فبهذه الخلة قهرونا وظهروا علينا » ( ص ١٢٤ ) •

وهو في مجال الجند يشير الى نظام العسكر ووظائف الأسلحة المختلفة ، وتدبير الحروب وحيلها وأحكامها • وهو يقدم لتدبير الحروب بباب في الشجاعة ويصفها بأنها « أم الخصال » ، و « يعبر عنها بالصبر ، ويعبر عنها بقوة النفس » ( ص ١٧١ ) • وفي ذلك يسجل الطرطوشي قول الحكماء : « أصل الخيرات كلها في ثبوت القلب ، ومنه تستمد جميع الفضائل ، وهو الثبوت والقوة على ما يوجبه العدل والعلم • والجبن غريزة

يجمعها سوء الظن بالله تعالى ، والشجاعة غريزة يجمعها حسن الظن بالله تعالى » . وهذا القول يجعل من الشجاعة صنواً للايمان . ويردف ذلك بالقول : « ان القادم للقتال طريدة من طرائد الموت فاستقبال الموت خير من استدباره » . وفي ذلك قال الأول : « رب حياة سببها التعرض للوفاة ، ووفاة سببها طلب الحياة . ومن حرص على الموت في الجهاد وهبت له الحياة » (ص ١٧١).

أما في تدبير الحرب « فمن حزم الملك أن لا يحقر عدوه وان كان ذليلا ، ولا يغفل عنه وان كان حقيرا . فكم من برغوث أسهر فيلا ومنع الرقاد ملكا جليلا » . و « مثل العدو مثل النار ان تداركت أولها سهل اطفاؤها ، وان تركت حتى استحكم ضرامها صعب مرامها ، وتضاعفت بليتها » ( ص ١٧٣ ) .

ورغم اختلاف تدابير الحروب تبعا لاختلاف الأمم يؤكد الطرطوشي على القواعد المتعارف عليها والتي لا يختلف فيها الناس . ومنها : « استجادة القواد ، وانتخاب الأمراء وأصحاب الولاية » . وفي ذلك تقول حكماء العجم : « أسد يقود ألف ثعلب خير من ثعلب يقود ألف أسد » . فلا يقدم على الجيش الا الرجل ذو البسالة والنجدة والشجاعة والجرأة ، ثبت الجنان صارم القلب ، ممن توسط الحروب ومارس الرجال ومارسوه.» (ص ١٧٤) .

والقائد العظيم – كما يرى عظماء ملوك الترك – ينبغي أن تكون فيه عشرة أخلاق من أخلاق البهائم : شجاعة الديك ، وبحث الدجاجة، وقلب الأسد ، وحملة الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراح ، وحراسة الكركي ، وغارة الذئب ، وسمن نغير ( وهي دويبة تكون بخراسان تسمن على التعب والشقاء ) .

ورغم ذلك ، « فالحرب خدعة عند جميع العقلاء، وآخر ما يجب ركوبه قرع الكتائب وحمل الجيوش بعضها على بعض ، فلنبدأ بتصريف الحيلة في نيل الظفر » : من استخدام الجواسيس وعمل الكمناء ( ص ١٧٤ – ١٧٥ ) .

ويعطي الطرطوشي أمثلة لذلك من حروب المسلمين والنصارى في الأندلس : فابن هود يهزم ردميل بفضل رجل من أهل الثغور ، لبس لبس الروم ، وكلامه كلامهم ، انغمس في عسكر الكفار ، ونجح في قتل ملكهم (ص ١٧٩ – ١٨٠). والطاغية ابن ردميل هزم المستعين بن هود – رغم تكافؤ الجيشين – بفضل استعلامه عن جيش المسلمين ( ص ١٧٥ – ١٧٦ ) . أما عن ابن فتحون – خال والدة الطرطوشي – فانه كان يستطيع أن يبارز كبار فرسان روم الأندلس ، وليس معه سوى سوط طويل الطرف وفي طرفه عقدة ، وأن يقتلع الفارس من سرجه بهذا السوط ( ص ١٨٠ ) .

وعن ترتيب العسكر وقت لقاء العدو يصف أحسن ترتيب رآه في بلاد الأندلس ، وفيه : « تقدم الرجالة بالدرق الكاملة والرماح الطوال والمزاريق المسنونة النافذة ، فيصفوا صفوفهم ويركزوا مراكزهم ، ورماحهم خلف ظهورهم في الأرض ، وصدورهم شارعة الى عدوهم ، وهم جاثمون في الأرض ، وكل رجل منهم قد ألقم الأرض ركبته اليسرى وترسه قائم بين يديه، وخلفهم الرماة المختارون التي تمرق سهامهم من الدروع ، والخيل خلف الرماة ... فاذا قرب

العدو ، رشقهم الرماة بالنشاب والرجالة بالمزاريق وصدور الرماح تلقاهم .. فيخرج خيل المسلمين بين الرماة والرجالة فتنال منهم ما شاء الله » ( ص ١٧٩ ) .

**ما بين الطوطوشى ونظام الملك**

والطرطوشى بصفته أحد أئمة التصوف ، لا يهمل الاشارة الى أهمية جيوش العباد والصالحين بالنسبة لعمران البلاد ونصرة جيوش السلطان . وهو يضرب المثل لذلك بما سمعه عندما كان بالعراق ، عن قصة كان بطلاها وقتئذ الوزير نظام الملك والسلطان السلجوقى ملكشاه - الذى يسميه الطرطوشى : أبا الفتح ملك الترك ابن الب ارسلان .

فنظام الملك الذى قام بدولة الب ارسلان وملكشاه خير قيام : « فشد أركانها وشيد بنيانها واستمال الأعداء ووالى الأولياء ... حتى ألقى الملك بحرانه وذل الخلق لسلطانه » ، كان قد تم له ذلك - باذن الله - بفضل رعايته لأمور الدين ، وبناء دور العلم والمدارس ، وتأسيسه للرباطات للعباد والزهاد وأصل الصلاح والفقراء ، كما أجرى الخير والرزق لمن كان من أهل الطلب والعلم حتى عمت كرامته فى طول المملكة وعرضها - من الشام الى سمرقند - كل « حامل علم أو طالبه أو متعبد أو زاهد فى زاويته » . وكان نفقة ذلك ستمائة ألف دينار ، تخرج من بيوت الأموال . ولقد انتقد البعض ذلك وأوغروا صدر ملكشاه ، وأفهموه أن هذا القدر من المال يمكن أن يجهز به جيش يركز أعلامه فى أسوار القسطنطينية .

والظاهر ان السلطان السلجوقى استمع الى هذه الوشاية ، فقد سأل نظام الملك عن الحكمة فى خروج هذا المال الى ما لا ينفع الدولة ! وماكان من الوزير الكبير الا أن بكى ، وقال للسلطان التركى : « أنت مشتغل بلذاتك ، منهمك فى شهواتك ، وأكثر ما يصعد الى الله تعالى معاصيك دون طاعتك ، وجيوشك الذين تعدهم للنوائب اذا احتشدوا كافحوا عنك بسيف طوله ذراعان وقوس لا ينتهى مدى مرماه ثلثمائة ذراع ، وهم مع ذلك مستغرقون فى المعاصى والخمور والملاهى والمزمار والطنبور . وأنا أقمت لك جيشا يسمى جيش الليل ، اذا نامت جيوشك ليلا قامت جيوش الليل على أقدامهم صفوفا بين يدى ربهم ، فأرسلوا دموعهم وأطلقوا ألسنتهم ومدوا الى الله أكفهم بالدعاء لك ولجيوشك. فأنت وجيوشك فى خفارتهم تعيشون وبدعائهم تبيتون وببركاتهم تمطرون وترزقون ، تخرق سهامهم الى السماء السابعة بالدعاء والتضرع » . وعندئذ بكى ملكشاه بدوره بكاء شديداً ثم قال : « شاباش يا أبت شاباش » أكثر من هذا الجيش ( ص ١٢٨ ) .

ونظام الملك صاحب هذه القصة هو وزير السلاجقة ، وصاحب كتاب « سياست نامه » الذى نريد التعريف به. وواضح من حديث الطرطوشى عنه أنه عرف أخباره - بطريقة مباشرة - عندما كان فى بغداد. ولكننا لانعرف ان كان الطرطوشى قد اطلع على كتاب الوزير فى السياسة أو ان كان قد عرف محتوياته عندما كان فى بغداد أو بعد استقراره فى الاسكندرية . والحقيقة ان هناك كثيرا من الشبه بين الكتابين ، من حيث التبويب ومن حيث المادة .

فكتاب نظام الملك يحتوى على ٥٠ ( خمسين )

بابا بينما قسم الطرطوشي كتابه الى ٦٤ بابا ؛ ولقد أتت هذه الزيادة عن طريق تخصيص أكثر من عشرة أبواب لعدد من الخصال الطيبة والسيئة • وكل من الكتابين يحوى الى جانب قوانين الحكم والسياسة الكثير من الاستشهادات بالقرآن والحديث والسنة وأخبار الخلفاء ونوادر ملوك الفرس والروم ، والهند ، الى جانب أقوال الحكماء والزهاد • وهذا ما سيتضح من عرضنا لكتاب « سياست نامه » ، بعد ذلك التعريف السريع بـ « سراج الملوك » •

وقبل أن نعرض لتحليل محتويات الكتاب يحسن أن نعرف بسيرة صاحبه ، فلا شك أنها تساعد على تفهم أفكاره فى سياسة الدولة ، ومقترحاته التى يشير بها على الأمير بشأن معالجة القضايا التى كانت تعرض له أثناء عمله الطويل فى البلاط السلجوقى •

**نظام الملك : حياته وأعماله وتجاربه**

هو أبو على الحسن بن على بن اسحاق بن العباس الطوسى ، وزير السلاجقة الشهير ، المعروف بلقبه «نظام الملك» • وفيه يقول السبكي فى طبقات الشافعية : « وزير غالى الملوك فى سمعتها •• وضاهى الخلفاء فى اعطائها •• كل يوم من أيامه مقدار ألف سنة ، وكل معدلة من أحكامه أنامت الأنام ، فأمن كل واستطاب وسنه (نومه) ، لو هدد الدهر بعدله لما تعدى بصروفه » • ويضيف القزوينى فى آثار البلاد ( طبعة بيروت ، ص ٤١٢ ) أنه « كان مؤيدا من عند الله » •

ولد نظام الملك يوم الجمعة ٢١ من ذى القعدة سنة ٤٠٨ هـ/١٠ من ابريل سنة ١٠١٨ م فى بليدة صغيرة تسمى الراذكان ، وهى من ضواحى طوس ولذلك لقب بالطوسى • وكان والده من الموظفين الفرس الذين يعملون فى جباية الأموال المفروضة على بساتين المنطقة لحساب الغزنويين ، والذين يعرفون عند الكتاب العرب باسم الدهاقين • هذا ولو أنه توجد رواية فى ابن الأثير تقول : ان أباه زال ما كان له من مال وملك ، « وتوفيت أمه وهو رضيع ، فكان أبوه يطوف به على المرضعات فيرضعنه حسبة حتى شب » ( أحداث سنة ٤٨٥ هـ ) •

والحقيقة ان الكتاب مقلون فيما يتعلق بفترة صباه وحياته الأولى ، على عكس اسهامهم فى سيرته بعد أن بلغ مرتبة الوزير • والمفهوم أن والده اعتنى بتربيته وتعليمه ، وأن الصبى أظهر نبوغا فى تعلم كل من اللغتين العربية والفارسية -- وكانت الفارسية قد بدأت تزاحم العربية فى المشرق البعيد منذ أيام السامانيين • وفى ذلك يقول النقلة : انه « لم يكن فى زمانه أكفأ منه فى صناعة الحساب وصناعة الانشاء » ، ووصفوه بسداد الألفاظ فيهما : عربية وفارسية » (السبكى) • ويقال ان نظام الملك حضر فى شبابه الى نيسابور حيث تتلمذ على الفقيه الشافعى الشهير هبة الله الموفق ( دائرة المعارف الاسلامية ) ، وانه واصل تعليمه ، « وسر الله فيه يدعوه الى علو الهمة » ، كما يقول ابن الأثير ، فاشتغل بالعلم وسمع الحديث الكثير وتفقه « وصار فاضلا » ( أحداث سنة ٤٨٥ هـ ) •

والظاهر أن الأمور لم تكن تسير على مايرام بالنسبة لهذه الفترة من شباب نظام الملك ، اذ « لم يزل الدهر يعلو به ويخفض حضراً وسفراً » ( أحداث سنة ٤٨٥ هـ ) • فعندما انهزم السلطان الغزنوى مسعود بن محمود فى موقعة

داندانقان سنة ٤٣١ هـ / ١٠٤٠ م ، ووقعت معظم بلاد خراسان بين أيدى السلاجقة اضطر والده الى الفرار نحو موطنه الأول فى اقليم بيهق ، ومن هناك سار ، وبصحبته نظام الملك، الى غزنة حيث دخل النظام فى خدمة بعض المتصرفين من أهل الديوان .

وحوالى ( سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٤ م ) سار نحو مدينة بلخ ، التى كان قد استولى عليها السلاجقة منذ ( سنة ٤٣٢ هـ / ١٠٤١ م ) ، حيث عمل كاتبا لدى متولى أمورها ، وهو الأمير تاجر . والمفهوم انه كان يعمل جانبيا لحساب صاحب بلخ الى جانب الكتابة ، وأن أحواله المالية كانت قد أخذت تتحسن ، اذ تقول بعض روايات ابن الأثير : ان الأمير « كان يصادره فى كل سنة ويأخذ ما معه ( من الأموال ) ويقول له : قد سمنت يا حسن ، ويدفع اليه فرسا ومقرعة ويقول هذا يكفيك » .

وازاء هذه الملاحقة اضطر نظام الملك الى ترك بلخ والمسير الى مرو — قاعدة السلاجقة — حيث كان جغرى بك داود، والد السلطان ألب ارسلان الذى كانت له كل خراسان الشرقية. ولقد أظهر نظام الملك من الكفاية والأمانة ما رفع من شأنه لدى جغرى بك داود ، فحسنت حاله ، والظاهر أن داود هو الذى أدخله فى خدمة ألب أرسلان عندما جعله نائبا له فى أملاكه ، وذلك تحت ادارة الوزير أبى على أحمد بن شاذان الذى استعمله كاتبا يكتب له . ولا شك فى أنه عرف كيف يحظى برضا كل من الوزير والأمير حتى أنه عندما توفى أبو على بن شاذان حل محله فى وزارة ألب أرسلان ، ومنذ ذلك الوقت حمل اللقب الشهير الذى عرف به « نظام الملك » ( دائرة المعارف الاسلامية ) ، وكان أول من حمل هذا اللقب هو أبو محمد الحسن بن محمد الدهستانى الذى وزر لطغرلبك ، « فهو أول من لقب نظام الملك » حسب رواية ابن الأثير ( أحداث سنة ٤٣٦ هـ ) .

ومع مرور الوقت أصبح نظام الملك ، وهو وزير لألب أرسلان ( الذى صار مرشحاً منذ وفاة والده جغرى بك ( سنة ٤٥١ هـ/ ١٠٥٩ م ) لخلافة عمه طغرلبك فى السلطنة ) ، منافساً خطيراً لوزير السلطان ، وهو أبو نصر محمد ابن منصور الملقب بعميد الملك ، والمشهور بالكُنْدُرى — نسبة الى مسقط رأسه كُنْدُرة من قرى خراسان . وعرف الكندرى مكانة نظام الملك وقربه القريب من ألب ارسلان ، ولهذا جاهد من أجل ابعاد ألب أرسلان عن السلطنة — خوفاً على الوزارة — وفعلاً بدأت محاولاته من أجل ترشيح سليمان، وهو أصغر أبناء جغرى بك داود ، للسلطنة قبل وفاة طغرلبك ( توفى ٤٥٥هـ/ ١٠٦٣ م ) .

وعندما انتهى الأمر بسلطنة ألب أرسلان اعترف الكندرى بالأمر الواقع ، وحاول أن ينقذ ما يمكن انقاذه ، فوقف الى جانب ألب أرسلان واعترف بأحقيته فى السلطنة . وكان ذلك سببا فى أن احتفظ بالوزارة بعد دخول السلطان الجديد مدينة الرى ، ولكن لفترة قصيرة ، فقد نحى الكندرى وقبض عليه ثم ان ألب أرسلان أصدر أوامره بقتله ، فقتل فى السنة التالية ( ٤٥٦ هـ/ ١٠٦٤ م ) أو التى تليها ( الراوندى ، راحة الصدور ، ترجمة الشواربى ، ص ١٨٦ ؛ النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ٧٦ ) . وكان ذلك بسعى

نظام الملك ، كما يرى الكتاب ، بعد أن أثار الكندرى مخاوفه عندما طلب المعونة من الخاتون زوجة ألب أرسلان •

**العلاقة بالسلطنة**

والحقيقة أن نظام الملك أخذ يوطد أقدامه فى تدبير أمور الدولة ، وفى سبيل ذلك لم يكتف بأن يكون رجل ادارة من النوع الممتاز بل أثبت أيضا أنه رجل حرب من الطراز الأول • وهكذا أصبح صاحب القلم والسيف جميعا ، وظهر بمظهر الشريك لألب أرسلان فى حروبه الكثيرة وجولاته العسكرية التى لا تنقطع ، بل وكثيراً ما انفرد بالعمليات العسكرية وقيادة الجند • من ذلك ما تذكره الحوليات التاريخية من مشاركة نظام الملك فى الحملة التى سيرها ألب أرسلان سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م ، وعهد فيها بالقيادة الى ابنه ملكشاه ، الى جورجيا ( بلاد الكرج ) حيث استولى السلاجقة على عدد من المدن والقلاع وتخطفوا عسكرها • وخلال هذه الحملة كانت الكلمة الأخيرة لنظام الملك الذى كان يعد الرجال والمعدات ، كما كان ينصح بعدم تخريب القلاع التى يمكن أن تتخذ كثغور للمسلمين ( ابن الأثير سنة ٤٥٦ هـ ) • هذا كما انفرد نظام الملك باخضاع بعض قلاع كرمان سنة ٤٥٩ هـ / ١٠٦٧ م ، عندما عصى صاحبى الاقليم ، وعمل الوزير على تحريض العساكر على حسن القتال بالبذل والعطاء لهم حتى نجح فى فتح القلعة قبل وصول ألب أرسلان الذى زاد فى تعظيمه ، كما زاد فى اختصاصاته •

واذا كان نظام الملك لم يشارك فى غزوة ملا زكرد ، التى انتهت بأسر ملك الروم سنة ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م ، اذ رجع بالأثقال والخاتون زوجة ألب أرسلان الى الرى ، فانه كان وحده على رأس الحملة التى سارت فى السنة التالية ٤٦٤ هـ / ١٠٧١ م لاخضاع قلعة فضلون الحصينة فى فارس • ورغم نجاح القلعة فى الدفاع عن نفسها ضد عسكر السلجوقية فقد تيسر لنظام الملك ـ بفضل طالعه السعيد ـ أخذها بالأمان ، عندما غارت مياه آبارها جميعاً فى ليلة واحدة • وفى أواخر أيامه شارك ، وهو شيخ يقترب من الثمانين ، فى حملة ملكشاه التأديبية الى بلاد ما وراء النهر التابعة للقراخانيين • وتقول الرواية انه صحب معه مبعوث ملك الروم ، الذى كان يحمل الجزية ، فى مسيرته الطويلة هذه حتى تخطى سمرقند ونهر سيحون• ولقد قال فى ذلك: « أحب أن يذكر عنا ـ فى التواريخ ـ أن ملك الروم حمل الجزية وأوصلها الى باب كاشغر ، لينهى الى صاحبه سعة ملك السلطان ليعظم خوفه منه ، ولا يحدث نفسه بخلاف الطاعة » • وحق لابن الأثير ( أحداث سنة ٤٨٢ هـ ) أن يعلق على فعل الرجل ـ الذى يقدر وهو يعمل ما يعمله أنه يصنع التاريخ ـ قائلا : « وهذا يدل على همة عالية تعلو على العيوق ( النجم ) » •

والحقيقة ان نظام الملك اذا كان قد ظهر ـ الى حد ما ـ بمظهر الشريك لألب أرسلان طوال سلطنته التى دامت عشر سنوات ( الى مقتله فى سنة ٤٦٥ هـ / ١٠٧٢ م ) ، فمما لا شك فيه أنه أصبح السيد الذى لا ينازع فى الدولة السلجوقية اعتباراً من سلطنة ملكشاه ، ولمدة عشرين سنة• فبفضل جهوده فاز ملكشاه الشاب ( الذى كان له من العمر ١٨ عاما ) بالسلطنة رغم أنه لم يكن أكبر أبناء ألب أرسلان ، ورغم مزاحمة اخوته

له ، وكذلك عمه قاورد بك ، صاحب كرمان الذى قام بمحاولة فاشلة لانتزاع السلطنة .

فرغم ميل العساكر الى قاورد بك عرف نظام الملك كيف يجتذبهم الى ملكشاه ، وبذلك استطاع أن يشير على السلطان بقتل عمه وكل أولاده ثم بسجن أخيه تكش . وبعد ذلك أمر النظام بمصادرة كوهر خاتون ، عمة ملكشاه وأخت ألب أرسلان ، وأخذ منها أموالا عظيمة رغم ماعرف من تدينها وعفتها . وعندما حاولت الخاتون أن تثير العساكر على نظام الملك أشار على ملكشاه بقتلها فقتلها (النجوم ، جـ ٥ ص ١٠٠) . وبذلك كان حكمه ينفذ فى أفراد الأسرة السلطانية مهما كان قاسياً ، وهكذا نجح نظام الملك فى السيطرة على السلطان الشاب « فصار الأمر كله لنظام الملك وليس للسلطان الا التخت والصيد » (ابن خلكان) وتم له ذلك بعد أن فوض اليه ملكشاه الأمور ، وقال له : « أنت الوالد وحلف له ، وأقطعه اقطاعاً زائداً ، وخلع عليه ولقبه ألقاباً من جملتها : « أتابك » ومعناه « الأمير الوالد » ؛ وفرق النظام أبناءه ، على الولايات (ابن الأثير ، سنة ٤٦٥ هـ).

وبطبيعة الحال لم يكن هذا يعنى استكانة ملكشاه المطلقة لوزيره القوى الذى أصبح يقف منه موقف الوصى ، أو الأمير الوالد ( أتابك ) الذى أصبح لقباً حمله نظام الملك لأول مرة ، كما عرفه الناس أيضا باسم « خواجا » أى المعلم ، أو الاستاذ . فرغم أن ملكشاه كان يخاطب نظام الملك بيا والدى الا أنه حاول أكثر من مرة أن يستعيد سلطانه ، كما قبل سعاية الساعين ضد الوزير فى بعض الأحيان ، ولكنه لم يكن له قبل برجل الدولة العظيم : ففى سنة ٤٧٣ هـ / ١٠٨٠ م استجاب ملكشاه لسعاية بعض الأمراء من أعداء الوزير ، وأمر بقتل ضامن البصرة اليهودى ، رغم أنه كان فى كنف نظام الملك . وغضب الوزير لذلك ، واعتكف فى بيته لمدة ثلاثة أيام ، لا يقابل أحداً ، حتى اضطر السلطان الى استرضائه على مشهد من الملأ ، فأقام له حفلاً كبيراً ، انتهت خلاله الجفوة بالمعاتبة والاعتذار ( ابن الأثير سنة ٤٧٣ هـ ) .

وفى السنة التالية (٤٧٤ / ١٠٨١ م) لم يتردد ملكشاه فى تدبير مقتل ابن نظام الملك ، وهو جمال الملك صاحب بلخ ، انتقاماً لمضحكه جعفرك الذى كان « يحاكى نظام الملك ويذكره فى خلواته مع السلطان » ، مما أسخط ابن الوزير عليه . هذا ولو أن ملكشاه ، عندما بلغته وفاة جمال الملك بالسم « سار مجدا حتى لحق نظام الملك ، فأعلمه بموت ابنه وعزاه ، وقال له : أنا ابنك وأنت أولى من صبر واحتسب » ( ابن الأثير سنة ٤٧٥ هـ ) .

وهناك اشارات الى أن ملكشاه غضب على وزيره الكبير فى سنة ٤٧٦ / ١٠٨٣م بوشاية سيد الرؤساء أبى المحاسن ابن كاتب السلطان ، كمال الملك. ولكن نظام الملك عمل على اصلاح أمره مع السلطان ، فجمع ألوف الأتراك من مماليكه ودعاه ملكشاه ، وقال له ، انه وجميع ما يملك بين يديه ، وأنه يقنع بمرقعة وزاوية . وانتهى الأمر بسمل الواشى واعتزال والده عن « الطغراء يعنى كتابة السر » التى وليها مؤيد الملك ابن نظام الملك ( النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ١١٧ ، السبكى ، طبقات الشافعية ، جـ ٣ ص ١٤٣ – ١٤٤ ) . ومع أن الكتاب يشيرون الى أن نية السلطان لم تصف تماما ، ويثيرون الشك حول موقف ملكشاه

من اغتيال نظام الملك ( سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢م )، عندما يشيرون الى سخط السلطان على حفيد الوزير وهو عثمان بن جمال الملك الذى كانت له رياسة مدينة مرو • فلقد أساء عثمان الى أحد كبار مماليك ملكشاه ، مما جعل السلطان يرسل الى نظام الملك يقول له : « ان كنت شريكى فى الملك ويدك مع يدى فى السلطنة فلذلك حكم ، وان كنت نائبى وبحكمى فيجب أن تلزم حد التبعية والنيابة ••• » • وكان رد نظام الملك على الرسل : « قولوا للسلطان ان كنت ما علمت أنى شريكك فى الملك فاعلم ، فأنك ما نلت هذا الا بتدبيرى ورأيى ••• قولوا له عنى : « ان ثبات تلك القلنسوة معذوق (مرتبط) بهذه الدواة •• ) ورغم أن الرسل « اتفقوا على كتمان ما جرى عن السلطان، وأن يقولوا له مامضمونه العبودية •••»، فان أحدهم سعى الى السلطان ليلاً وأعلمه بما جرى ، فكان ذلك سببا فيما «تم عليه من القتل»• ( ابن الأثير سنة ٤٨٥ هـ ) •

**العلاقة مع الخلافة**

لم يكن نظام الملك ليكتفى بالغلبة على مقاليد الأمور فى خراسان بل كان من الطبيعى أن يعمل على أن يكون له مركز ممتاز فى بغداد ، حاضرة الخلافة • والحقيقة ان أعماله التى أذاعت صيته فى العالم الاسلامى وخلدت ذكراه هى التى قام بها فى بغداد ، ولو أن طموح رجل الدولة الكبير كان يثير فى كثير من الأحيان مخاوف الخليفة ووزيره • فطالما كان السلطان ووزيره فى عواصم المشرق ، فى الرى ونيسابور وأصبهان ، كان من الممكن أن تسود العلاقات الطيبة بينهما وبين الخليفة ووزيره فى بغداد ، على أساس مبدأ جواز وجود أكثر من ولى للأمر ، كل فى الاقليم الذى يغلب عليه • أما فى الأوقات التى كان يسير فيها السلطان ووزيره الى بغداد فكانت الأوضاع تأخذ شكلا غريبا ، ألا وهو وجود وليين فى وقت واحد، لكل منهما نائبه وهو الوزير مما يهيىء لتنازع السلطة بين الرئيس الاسمى للدولة ، وهو الخليفة ، وبين الرئيس الفعلى لها ، وهو السلطان•

والظاهر ان العلاقة مع الخلافة تغيرت بعض الشىء منذ سلطنة ملكشاه • والحقيقة ان العلاقات كانت طيبة بين السلطنة والخلافة على أيام ألب أرسلان عندما أرسل – فى سنة ٤٦٤ هـ/١٠٧١ – ١٠٧٢ م – يطلب من الخليفة الخلع له ولولده ملكشاه ، ولى عهده • وكانت فرصة لكى يخطب الخليفة عن طريق ابن وزيره ، وهو عميد الدولة بن جهير ، ابنة ألب أرسلان لولى عهده المقتدى بالله • وتم عقد زواج الأميرة السلجوقية بظاهر نيسابور • وكان عميد الدولة ابن وزير الخليفة وكيل المقتدى ، بينما كان الوزير نظام الملك هو الوكيل من جهة السلطان ( ابن الأثير ، سنة ٤٦٤ هـ ) • هذا ، وكانت هذه فرصة لعميد الدولة لكى يوثق أواصر الصلة بينه وبين نظام الملك فتزوج – بدوره – ابنة هذا الأخير التى توفيت سنة ٤٧٠ هـ / ٧٧ – ١٠٧٨ م ( النجوم الزاهرة ، جـ ٥ ص ١٠٦ ) ولقد اضطر ألب أرسلان ونظام الملك الى الاستجابة الى رغبة الخليفة الذى أصر فى سنة ٤٦٥ هـ / ١٠٧٢ م على عزل شحنكية بغداد ( صاحب الشرطة ) السلجوقى ( ايتكين السليمانى ) الذى كان أثيرا لديهما ، وتعيين آخر مكانه ( ابن الأثير سنة ٤٦٥ هـ ) •

ويمكن أن يشتم الخوف من تنازع السلطة من

أول لقاء بين نظام الملك وبين الخليفة المقتدى ، الذي ولي الخلافة سنة ٤٦٦ هـ / ١٠٧٣ م ، من الرواية التي تقول : « ودخل ( نظام الملك ) على الامام المقتدى بالله ، فأذن له في الجلوس بين يديه، وقال له : يا حسن رضى الله عنك برضاء أمير المؤمنين عنك » ( ابن خلكان ، نظام الملك ؛ النجوم جـ ٥ ، ص ١٣٦ ) • ففي كلام الخليفة الى الوزير السلجوقي دعوة الى طاعة أمير المؤمنين وعدم الخروج عليه ، ولكن الأمر انتهى بطغيان نفوذ نظام الملك في بغداد • فكان يكفيه أن يرسل الى الخليفة في سنة ٤٧١ هـ / ١٠٧٨ م يسأله عزل وزيره فخر الدولة بن جهير لكى يستجيب الخليفة لطلبه ، ويأمر الوزير بلزوم منزله •ورغم وصول ابن الوزير البغدادي وهو عميد الدولة الى نظام الملك ونجاحه في استعطافه ، فان الخليفة لم يرجع الوزير وابنه الى عملهما الا بعد ان راسله نظام الملك في اعادتهما الى الوزارة ، في أوائل السنة التالية ( ابن الأثير سنة ٤٧١ هـ )• وبعد ذلك بسنتين عندما سخط نظام الملك على أبي شجاع الذي وزر للخليفة بعد بني جهير ، لم يكن أمام الخليفة سوى ارسال وزيره الى نظام الملك برسالة بخطه يطلب الرضاء عن أبي شجاع ( ابن الأثير سنة ٤٧٤ هـ ) • هذا ولو أن الخليفة سيستجيب بعد عشر سنوات ، الى طلب ملكشاه ونظام الملك عزل ابي شجاع نفسه عندما غضبا عليه ؛ وعين الخليفة ، بناء على أوامرهما ، بدلا منه ، عميد الدولة بن جهير الذي كان لاجئا لديهما ( ابن الأثير سنة ٤٨٤ هـ ) •

وعندما زار ملكشاه بغداد ، وبصحبته نظام الملك ، لأول مرة في أواخر سنة ٤٧٩ هـ / ١٠٨٦ م بمناسبة زواج المقتدى من ابنة ملكشاه، قدم السلطان هداياه للخليفة ، كما فعل نظام الملك الذى طلب الى دار الخلافة ليلاً للتشاور معه • وانتهت زيارتهما للخليفة بتفويض ملكشاه أمر البلاد والعباد من قبل الخليفة ، وخرج بالخلع السلطانية بينما بقى نظام الملك ، الذى خلع عليه هو الآخر ، يقدم أمراء السلاجقة الى الخليفة ، ويذكر له اقطاع كل منهم وعدة عساكره •وكان تفويض الخليفة أمور البلاد الى ملكشاه يعنى في ثناياه تفويضها الى نظام الملك الذى كان قد سبق لملكشاه ( في سنة ٤٦٥ هـ / ١٠٧٢ م ) أن رد اليه الأمور كلها ، كبيرها وصغيرها ، وأعطاه لقب الأتابك ، كما سبقت الاشارة •

وخلال هذه الزيارة زار ملكشاه ونظام الملك مشاهد بغداد وقبورها الشهيرة، كما زارا مشهدى على والحسين في البادية• وهنأ ابن زكرويه نظام الملك بذلك بقصيدته المشهورة التى يقول في مطلعها :

زرت المشاهد زورة مشهورة
أرضت مضاجع من بها مدفون

فكأنك الغيث استهل بتربها
وكأنها بك روضة ومعين

وهكذا أصبح نظام الملك صاحب الكلمة النافذة في كل من دولتي الخلافة والسلاجقة ــ على امتداد مائة يوم : من الشام غربا الى ما وراء النهر شرقا؛ وصار صاحب الكلمة في عواصم المشرق الايرانى حتى « غالى الملوك » ، وفي بغداد حتى « ضاهى الخلفاء » ، كما قال السبكى • ولا شك أن نفوذ نظام الملك تأكد في بغداد منذ أن شرع في سنة ٤٥٧ هـ / ١٠٦٥ م في بناء مدرسته الشهيرة في العاصمة الخلافية ، وهى المدرسة التى عرفت

باسمه أى النظامية ، أشهر مدارس الاسلام ، والنموذج الأول للمدرسة الكاملة التى لا تكتفى بتهيئة قاعات الدرس والأساتذة بل وتخصص الرواتب لمدرسيها ، كما تهيىء المسكن والمأكل وأسباب الحياة لطلابها حتى يتفرغوا للدرس وطلب العلم • وفى ذلك يقول الطرطوشى ، ان الذى أشار عليه ببناء المدرسة هو أبو سعيد الصوفى ، وانه قال له : « يا خواجا أنا أبنى لك مدرسة ببغداد — مدينة السلام — لا فى معمور الأرض مثلها ، يخلد بها ذكرك الى أن تقوم الساعة » ( سراج الملوك ، ص ١٢٨ ) • وتم اختيار أرض البناء على ضفة دجلة ، وشرع فى البنيان الحسن الذى كتب عليه اسم نظام الملك ، والذى بلغت نفقاته ٦٠ ( ستين ) ألف دينار • ولم يكتف نظام الملك بالبناء بل انه هيأ الأموال اللازمة للانفاق على المدرسة عن طريق بناء الأسواق حولها ، وكذلك شراء الضياع والخانات ( الفنادق ) والحمامات التى أوقفت جميعاً عليها • « وكملت لنظام الملك بذلك رياسة وسؤدد وذكر جميل طبق الأرض خبره ، وعم المشارق والمغارب أثره » ( سراج الملوك ص ١٢٩ ) •

ولقد تم بناء نظامية بغداد فى أواخر سنة ٤٥٩ هـ / ١٠٦٧ م ، وتقرر أن يقوم بالتدريس فيها فقيه بغداد فى ذلك العصر ، وهو الشيخ أبو اسحاق الشيرازى الذى تغيب عن حفل افتتاح المدرسة — عمداً — بسبب كلام تداولته الألسن عن مدى شرعية الأموال والطريقة التى تم بها بناء المدرسة • وقام بالتدريس الفقيه الشافعى الشيخ أبو نصر ابن الصباغ لمدة عشرين يوما ، الى أن نجح نظام الملك فى اقناع الشيرازى بالتدريس بالمدرسة • وظل الشيرازى بالنظامية الى أن مات ثم خلفه ابن الصباغ من جديد ( ابن خلكان ، نظام الملك ، الشيرازى ) •

وتوالى على التدريس بنظامية بغداد أشهر العلماء والفقهاء من أهل الدين والورع • وكان التعيين فى وظيفة المدرس بها يتم بمنشور يصدر من نظام الملك • ومن أشهر من درس بها الامام أبو عبد الله الطبرى ( الذى تولى التدريس فى أوائل سنة ٤٨٣ هـ ) ، وشاركه فى التدريس ، فى نفس هذه السنة ، الفقيه أبو محمد الشيرازى ، فكان كل منهما يدرس يوما بعد يوم • ومن أشهر من درس بها الامام الأشهر أبو حامد الغزالى الذى ترك التدريس فيها سنة ٤٨٨ هـ / ١٠٩٥ م عندما استناب أخاه ليدرس مكانه ، وتزهد قبل سياحته فى بلاد الشام ؟ وهى السفرة التى صنف فيها كتاب احياء علوم الدين ( ابن الأثير ، سنة ٤٨٨ هـ ) •

والحقيقة انه بفضل أفكار الغزالى الصوفية ، وبفضل أعمال نظام الملك العمرانية والاجتماعية ، انتعشت الحياة الدينية فى ذلك العصر ، وتمثلت فى التوفيق بين تعاليم أهل السنة وأفكار أهل التصوف • فلقد بنى نظام الملك المدارس فى الكثير من المدن بالمشرق وبالعراق : فالى جانب مدرسة بغداد يذكر له بناء المدارس فى بلخ ومرو وهراة ونيسابور وأصفهان والبصرة والموصل ، كما يذكر له بناء مدرسة بآمل بطبرستان • وفى سبيل بناء المدارس حصل نظام الملك على موافقة السلطان ألب أرسلان على « أن يصرف عشر مال السلطان الذى هو مختص بالوزير فى بناء المدارس » ( القزوينى ، ص ٤١١ ) • هذا ، كما اقتدى الناس به فى بناء المدارس حتى عمم البعض ،

فقال : انه « عمر المدارس ودون العلم فى بلاد الاسلام جميعها ، ووقف الكتب وغيرها » ( ابن الأثير ، سنة ٤٥١ هـ ) ، وذلك فى مقارنة بين نظام الملك وبين وزير طغرلبك « عميد الملك الكندرى » ، الذى جاء الى بغداد ، عندما احترقت خزانة الكتب بالكرخ سنة ٤٥١ هـ / ١٠٥٩ م ، فشارك فى نهب الخزانة » واختار من الكتب خيرها » .

وكان ذلك سببا فى أن قال بعض كبار الكتاب مثل ابن خلكان والذهبى ـ ولهم العذر فى ذلك ـ ان نظام الملك هو أول من بنى المدارس . ورغم أن السبكى يرى أن مدرسة نيسابور البيهقية كانت موجودة قبل أن يولد نظام الملك ، فهو يدير فكره فى مقالة الذهبى ، ويغلب على ظنه « أن نظام الملك أول من قدر المعاليم للطلبة » ( طبقات الشافعية ) . وهذا هو الصحيح ، فالذى يعطى مدارس نظام الملك شكل المدرسة الحقيقية هو تهيئة أسباب الحياة للمدرسين وللطلبة ، وهذا ما لم يكن معروفا من قبل . وبناء على ذلك يحق أن يقال ان نظام الملك هو ـ فعلا ـ أول من بنى المدارس . ولقد عملت هذه المدارس على انعاش مذاهب أهل السنة وخاصة المذهب الشافعى ـ مذهب النظام ـ أمام المد الشيعى الذى كان قد بدأ فى المشرق منذ أيام البويهيين .

ولقد كان لنظام الملك جهوده الشخصية فى نشر العلم ( الحديث والسنة ) ، فلقد كان يزور مدارسه بنفسه ويسمع فيها الحديث كما فعل باصبهان ونيسابور وبغداد ، بل انه بلغ من العلم ـ رغم ما كان يظهره من تواضع العلماء ـ الى حد أن أملى الحديث ببغداد فى مجلسين: أحدهما فى جامع المهدى بالرصافة والآخر بمدرسته . ولقد حضر املاءه أئمة العصر ، وروى عنه الكثير منهم مثل : نصر العكبرى ، وعلى بن طراد الزينبى، وأبو محمد الحسن بن منصور السمعانى، وغيرهم ( السبكى ) .

هذا ، كما كان نظام الملك بعد أن ينتهى من عمله الديوانى صباحاً ـ وهو فى بغداد ـ يجلس بعد صلاة الظهر لقضاء حاجات الناس ، ويبدأ مجلسه بقراءة الحديث ، ثم « يتكلم الفقهاء فى المسائل ـ ونظام الملك قاعد مطأطأ اجلالا » ( السبكى ) .

***

والى جانب المدارس اعتنى نظام الملك ببناء المساجد والربط . والحقيقة ان نظام الملك كانت له ميول دينية قوية ، فقد « كان من أخلاقه : انه ما جلس قط الا على وضوء ولا توضأ الا وتنفل ، ويقرأ القرآن ولا يتلوه مستندا اعظاما له ، ويستصحب المصحف معه أينما توجه .. ويصوم يوم الاثنين والخميس ، ولا يمنع أحداً من الدخول عليه : لا وقت الطعام ولا غيره اذا جلس » . « وكانت عادته أن يحضر الفقراء طعامه ويقربهم اليه ويدنيهم » ( ابن الاثير سنة ٥٤٨ هـ ) . « وكان اذا سمع المؤذن أمسك عن كل ما هو فيه وتجنبه ، فاذا فرغ لا يبدأ بشىء قبل الصلاة . وكان اذا غفل المؤذن ودخل الوقت يأمره بالآذان » . وهذا ـ كما يقول ابن الأثير ـ حال المنقطعين الى العبادة فى حفظ الأوقات ولزوم الصلوات ( سنة ٤٨٥ هـ ) .

ومن كانت له مثل هذه الميول الدينية القوية ، لا يستغرب منه الميل الي التصوف الذى يدعو الى

معرفة الله الحقة عن طريق القلب . وترجع بعض الروايات سبب اهتمامه بالصوفية الى أنه مر - فى أوائل خدمته بالدواوين لدى بعض الأمراء - بتجربة مع صوفى أتاه فوعظه ، وقال له : « اخدم من تنفعك خدمته ، ولا تشتغل بمن تأكله الكلاب غداً » . وصدقت نبوءة الرجل عن نهاية المخدوم ، وعلم نظام الملك أن الصوفى كوشف بذلك ، وبدأ يعتنى بخدمة الصوفية لعله يظفر بمثل ذلك الكشف . وهكذا « كان مجلسه عامراً بالفقهاء والصوفية ، وكان كثير الانعام على الصوفية » ( ابن خلكان ) . وفى ذلك يقال انه كان يظهر للشيخ أبى القاسم القشيرى ، امام التصوف وصاحب الرسالة القشيرية ، من التبجيل أكثر مما يظهره لامام الحرمين أبى المعالى الجوينى اذ كان يجلس بين يدى القشيرى . وعندما سئل فى ذلك ، قال : « لأن أبا القاسم القشيرى اذا دخل على يذمنى فيما أعمله ، وأما امام الحرمين فانه يمدحنى فيما أعمله » (القزوينى ، ص٤٧٤)

وبفضل تشجيع نظام الملك اكتظت الربط والخانقاوات بالعباد والصوفية ، وامتلأت المدارس بالفقهاء من طلبة العلم ، كما عمرت المساجد والجوامع بالمصلين والمتوجهين الى الله بالدعاء : من أجل نصرة السلطان وعساكره ، وتثبيت أقدام الوزير وأعوانه .

وتصر النصوص على اعتقاد نظام الملك فى أن هؤلاء العباد والزهاد والمتصوفة والفقهاء وطلبة العلم ، ممن كان يغدق عليهم الأموال ويجرى لهم العطاء ، يكونون جيشاً حقيقياً من جند الله ، وأن هذا الجيش مجند - باذن الله - لخدمة الأمير . فقبل اللقاء قرب الرى ، بين ألب أرسلان وقريبه قتلمش ( سنة ٤٥٦ هـ / ١٠٦٤ م ) الذى كان مغتراً بقوته ، قال نظام الملك للسلطان : « قد جعلت لك من خراسان جنداً ينصرونك ولا يخذلونك ويرمون ذلك بسهام لا تخطىء ، وهم: العلماء والزهاد ، فقد جعلتهم بالاحسان اليهم من أعظم أعوانك » (ابن الأثير سنة ٤٥٦هـ). وانتهت المعركة - طبعاً - بانهزام قتلمش وعسكره . هذا كما نصح الوزير ألب أرسلان بلقاء ملك الروم، عندما خرج الملك بعسكر أكثر من عسكر السلطان ، « يوم الجمعة وقت تقول الخطباء على المنابر : اللهم انصر جيوش المسلمين » ، وكان النصر من عند الله ( القزوينى ، ص ٤١١ ) .

ولقد كرر نظام الملك - وهو يبكى - مثل هذا الكلام للسلطان ملكشاه ، عندما استمع الى وشاية الواشين بأن ما يخرجه نظام الملك من الأموال الى أهل الربط والخنقاوات والطلبة ، والذى يبلغ ٦٠٠ ( ستمائة ) ألف دينار يمكن أن يجهز جيشاً يدق راياته فى أسوار القسطنطينية ، اذ قال له : « أنا أقمت لك جيشاً يسمى جيش الليل ، اذا نامت جيوشك ليلاً قامت جيوش الليل على أقدامهم بين يدى ربهم ... فأنت وجيوشك فى خفارتهم تعيشون ... » - كما سبقت الاشارة.

والى جانب ذلك اكتسب نظام الملك رضاء العلماء والفقهاء وأهل الدين والورع عندما اهتم أيضا بالحج فمهد الطريق الى مكة ، وأقام على طوله المنازل والخانات ، كما أمنه وقطع دابر اللصوص الذين كانوا يعترضون الحجاج على طريق العراق . ويذكر له أيضا اسقاط المكوس والضرائب ( غير الشرعية ) التى تعرف عند بعض الكتاب بالمغارم ( ابن الأثير ، سنة ٤٨٥ هـ ) .

وانتهى الأمر بأن عم احسان نظام الملك جميع طبقات النـاس ، حتى قال المافروخى فى كتـابه « محاسن أصفهان » « ولم يبق بها ( أصفهان ) صاحب فضل ، ولا طالب علم ولا راوى حديث ، ولا ناظم بيت ولا كاتب كلمة ولا مورد نكتة ، ولا متقن مسئلة ولا حـامل محبرة الا أدر عليه مرسوما ، وأقام له رزقا معلوما ، أو أقطعه حصة ، أو رد عليه بالملكية مزرعة ، فيعشون من أياديه فى ظل رطيب المطارح ، وينقلبون من واديه فى حمى رحب المسارح .. لا جرم أن اتصلت له الأدعية ، وكثرت العلوم الشرعية ، وتشاغلت بعبودية ولائه الأفئدة وتوافقت فى مدحه واطرائه » (ص١٠٤) .

***

والحقيقة ان نظام الملك ــ رغم ميوله الدينية ــ كان محبـاً للأدب وللشـعر ، كما كان مشجعاً للعلوم العقلية . فاليه ينسب اصلاح التقويم الذى كان معمولاً به حتى أيامه ، وذلك عندما جمع المنجمين فى سنة ٤٦٧ هـ ٧٤ ــ ١٠٧٥ م وغير بداية النيروز . هذا كما أنشأ مرصداً للسلطان وعين للعمل فيه جماعة من مشاهير المنجمين ( ابن الأثير سنة ٤٦٧ هـ ) .

ولقد كان نظام الملك نفسه شاعراً ، ويذكر له الكتاب أبياتاً من الشعر بالعربية ، ربما لا ترتفع الى طبقة أشعار المجيدين ، كما لاحظ بعض شعراء العصر ، مثل :

بعـد الثمـانين ليس قـوة
لهفى على قوة من الصـبوة
( أو : قد ذهبت سرة الصبوة )
كأننى والعصـا بكفى
موسى ولـكن بلا نبوة

هذا ، ولو أن البعض ينسب هذين البيتين الى الحسن الواسطى ( النجوم ، جـ ٥ ، ص ١٣٧ ، ابن خلكان ) .

وفى مجال تذوق الشعر لم يبخل نظام الملك حتى على أولئك الذين هجوه . فلقد سار اليـه بصبهن الشاعر البغدادى المعروف بابن الهبارية ، ومعه ــ كما تقول الرواية ــ رقعتـان : احداهما فيها هجوه والأخرى فيها مدحه ؛ وأخطأ الشاعر التوفيق فأعطاه رقعة الهجاء ، وفيها يهجو النظـام وصهره أبا المحاسن :

لا غرو أن ملك ابن اسحاق
وسـاعده القـدر
وصفا لدولته وخص أبا ال
محـاسن بالـكدر
فالدهر كالدولاب ليس
يـدور الا بالبقـر

وكتب الوزير الذى عـرف بالحـلم والـذى لا ينكر الدعابة على بطاقة ابن الهبارية : « يصرف لهذا القواد رسمه مضاعفاً » ( النجوم ، جـ ٥ ، ص ٢١٠ ) .

وهو لا يسأم سماع الشعر حتى أثناء المرض ، ويتقبل ما فيه من العبرة والموعظة ، كما حدث عندما سمع أبا على القومسانى الذى دخل عليـه يعوده فى بعض مرضه ينشد :

اذا مرضـنا نوينا كل صالحـة
فان شـفينا فمنا الزيغ والزلل
نرجو الاله اذا خفنا ونسخطه
اذا أمنا فما يزكو لنـا عمـل

فقد أخذه التأثر حتى بكى ، وقال : « هو كما يقول والله أعلم » ( السبكى ) .

**نهاية نظام الملك**

وهكذا ظل رجل الدولة الكبير طوال أكثر من ثلاثين سنة يعمل طوال الوقت ، فيثبت دعائم دولة السلاجقة الكبرى ، ويسخر طاقاته – التى لا حد لها – فى خدمة السلاطين والخلفاء والشعب ، ويشتغل بالسياسة والحرب والدين والأدب والشعر ، وهو فى كل ذلك يواجه الصعاب ويركب المخاطر ويذلل العقبات . ورغم كل ما تمتع به من الكفاية والدراية والحنكة ، ورغم ما اتصف به من الكرم والجود والسخاء ، وما أظهر من الحلم واللين والتسامح ، لم يكن من الممكن – بطبيعة الحال – أن يرضى الجميع . فكان عليه أن يواجه سخط الأمير فى بعض الأحيان ، وعدم رضاء المتزمتين من رجال الدين من أهل السنة ومن متطرفى الشيعة ، كما لم يسلم من التعريض به من جانب الجاحدين والساخطين من الشعراء .

ولقد عبر نظام الملك عما يعرض له من متاعب السلطة ، وارهاق أعباء الحكم التى لم تكن لتدع له وقتا يلتقى فيه بأبنائه وأهل بيته ، فيما ينسب اليه من أنه قال فى بعض هذه المناسبات – تواضعا بطبيعة الحال : « ان عيش أحد البقالين أصلح من عيشى ، يخرج الى مكانه غدوة ويروح عشية ومعه ما قسم له من الرزق ، فيجتمع وأولاده على طعامه ، ويسر بقربهم منه ... فمتى يكون لى زمان ألتذ فيه بنعمتى ، وأستدرك أفعالى بما ينفعنى عند لقاء ربى ؟ وبكى بكاء شديدا » ( السبكى ، طبقات الشافعية ) .

والحقيقة ان النهاية التعسة التى ختمت حياة أشهر وزراء دول الاسلام فى المشرق ، وما دار حولها من الجدل ليعبر أصدق تعبير عن متاعب الحكم التى واجهها نظام الملك . ففى شهر رمضان من سنة ٤٨٤ هـ / أكتوبر ١٠٩١ م وصل نظام الملك الى بغداد ، بصحبة ملكشاه لدى دخوله العاصمة الخلافية للمرة الثانية . ولم يكد العام يشرف على الانتهاء ، حتى مرض نظام الملك . وبدلاً من استشارة الأطباء رأى الوزير المسن ، الذى كان فى منتصف العقد الثامن من عمره والذى كان ينزع منزع العباد والمتصوفة ، أن يعالج نفسه بالصدقة . واتخذ من مدرسته النظامية مكاناً للتصدق على الفقراء والمساكين الذين اجتمعوا هناك فى أعداد لا تحصى . ولقد شارك الأعيان والأمراء من قواد الجيش – والناس على دين ملوكهم ، كما يقال – فى التصدق عن نظام الملك . وتقول رواية ابن الأثير ، ان عمل البر هذا أتى بنتيجته المرجوة : فعوفى الوزير كما أن الخليفة احتفل بالمناسبة فأرسل له الخلع النفيسة ( ٤٨٤ هـ ) .

وكانت علاقة نظام الملك بالخليفة قد تحسنت ربما كنتيجة طبيعية لفتور العلاقة بين النظام والسلطان ، هذا ولو أن بعض الكتاب يجعل من حسن العلاقة بين النظام والمقتدى سبباً فى سوء العلاقة بينه وبين ملكشاه .

وعندما دخل عام ٤٨٥ هـ/فبراير سنة ١٠٩٢م رأى نظام الملك أن يتخذ له مقاماً دائماً فى بغداد ، فبدأ ومعه رجال دولته فى بناء الدور التى يسكنونها اذا ما قدموا بغداد ( ابن الاثير ، سنة ٤٨٤ هـ ) . ومع بداية شهر رمضان من هذا العام

(اكتوبر) كان الموكب السلطاني في طريق العودة الى أصبهان • ونزل المعسكر السلطاني بالقرب من نهاوند حيث أقام بعض الوقت في موضع يعرف بسحنه • وفي ليلة العاشر من رمضان (١٥ أكتوبر) تناول نظام الملك الافطار بصحبة الفقهاء والقراء والصوفية ثم ركب محفته متجها نحو خمية حرمه • وعندما نزل من المحفة سائراً نحو الخيمة اعترضه صبي ديلمي من الباطنية (الحشاشين) يتنكر في ثياب الصوفية ، ويظهر بمظهر المستغيث بالوزير • ولما وقف الشيخ — كما كانت عادته ، ورغم أنه كان ، بعد ، يعاني من المرض الذي ألم به — يسأله عن حاجته فاجأه «الفداوي» بطعنة سكين ، كانت بين طيات ملابسه، أصابت منه مقتلا • ولم يتمكن القاتل من النجاة اذ تعثر بأطناب الخيمة فأخذ وقتل في الحال • وعندما شاع الخبر اضطرب العسكر ، وارتفعت الأصوات بالبكاء والنحيب• وسارع ملكشاه بعلاج الموقف فركب الىعسكره فسكنهم وعزاهم ، وأمر بحمل القتيل الشهيد الى أصبهان حيث دفن ببعض محلاته هناك ( ابن خلكان ، نظام الملك ، ابن الأثير سنة ٤٨٥ هـ ، السبكي جـ ٣ ص١٤٢ ) ، والظاهر أنه دفن في مدرسته هناك ، كما ينص القزويني ( ص ٤١٣ ) •

وهكذا كان نظام الملك « أول مقتول قتله الاسماعيلية المسمون عندنا بالفداوية » ، كما يقول السبكي ، أو أنها — على وجه الدقة — « أول فتكة مشهورة كانت لهم » ، كما يقول ابن الأثير ( سنة ٤٩٤ هـ ) • والحقيقة ان نظام الملك كان يكن للاسماعيلية عداء دفينا منذ بداية أمره ، وزاد حقده عليهم منذ أن أظهر الحسن بن الصباح دعوته للفاطميين ونجح في الاستيلاء على قلعة « ألموت » حوالي سنة ٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م • وتقول بعض الروايات ان ابن الصباح بعث بالفداوي الذي اغتال نظام الملك عندما أجهده الحصار الذي ضربته العساكر السلجوقية على « ألموت » ، بأوامر الوزير ( السبكي ) •

والى جانب الحشاشين يشير الكتاب بأصبع الاتهام نحو ملكشاه الذي كانت قد ساءت علاقته بالوزير ، بسبب موقفه المتحيز الى جانب الخليفة ضد رغبات السلطان وأعوانه ، وبسبب استيلاء نظام الملك وأولاده على ممالك الدولة ، وفروغ صبر السلطان من انتظار أجل الوزير الذي مد الله في عمره ( ابن خلكان ) • وهم يرون في وفاة ملكشاه بعد نظام الملك ، بما لا يزيد عن شهر الا قليلا ، نوعاً من القصاص الالهي لدم الوزير الشهيد •

هذا ، كما يرى الكتاب أن في المسألة أكثر من مؤامرة حريم • فملكشاه كان حاقداً على الخليفة نتيجة لفشل زواج ابنته بالمقتدي بالله ، ذلك الزواج الذي دبره نظام الملك ، والذي تم في سنة ٤٨٠ هـ/١٠٨٧ م لكي ينتهي بعد سنتين بعودة الأميرة السلجوقية ومعها ابنها الصغير من الخليفة وهو جعفر الى اصفهان ، حيث ماتت • وهكذا ، عندما سار ملكشاه الى بغداد كان يضمر ارغام المقتدي على تعيين ابن ابنته منه وليا لعهده أو أن يتخلص نهائيا من الخليفة لكي يضع حفيده — ابن الخليفة — الطفل مكانه • ولما لم يمكنه نظام الملك من ذلك ، كان لا بد من التخلص منه ( السبكي ، دائرة المعارف ) •

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت زوجة ملكشاه ، وهي الأميرة القراخانية المعروفة بـ

« تركان خاتون » ، تود أن يعين السلطان ابنها الصغير منه ، وهو محمود الذى كان صبيا صغير السن لم يتجاوز السادسة من عمره وليا لعهده . ولم يكن هذا رأى نظام الملك الذى كان يميل الى أكبر أبناء ملكشاه وقتئذ وهو بركيا روق، ابن الأميرة السلجوقية زبيدة خاتون ، والذى وافق السلطان فعلا على أن يجعله وليا للعهد . ولهذا السبب حقدت تركان خاتون على نظام الملك وحاولت أن تقدم وزيرها ، وهو تاج الملك أبو الغنايم المعروف بابن دارست ، الذى كان يشغل أيضا وظيفة متولى شئون الملابس السلطانية، والذى عرف بأنه من أهل الكفاية والدراية والفضل ، لمزاحمته ( الراوندى ، راحة الصدور، ترجمة الشواربى ص ٢٠٧ ، تاريخ كزيده لحمد الله قزوينى ، الترجمة الانجليزية ج ٢ ص ٩٧ ) .

ورغم ما يقوله الراوندى من أنه عندما غضب ملكشاه غضبته الأخيرة على نظام الملك استبدل به تاج الملك ( ص ٢٠٨ ، وتاريخ كزيده ، ص ٩٧ ) فالحقيقة ان تاج الملك لم يتول الوزارة لملكشاه الا بعد مقتل النظام ، ولهذا السبب اتهم هو الآخر بالمشاركة فى تدبير المؤامرة على زعم أنه المستفيد من الجريمة . ولم يتمتع تاج الملك بالوزارة الا لفترة قليلة . فبعد وفاة ملكشاه دخل تاج الملك طرفا فى الصراع من أجل العرش الى جانب تركان خاتون وابنها محمود ضد ولى العهد الشرعى بركيا روق . ومع أن بركيا روق ظفر به فانه عرف له كفايته وبدلا من أن ينتقم منه رأى الاستفادة به فاستوزره .

وحاول تاج الملك أن يسترضى كبار النظامية ففرق فيهم الأموال ، ولكن غلمان النظام لم يرضوا الا بقتله ( ابن الأثير سنة ٤٨٥ هـ ) ، بل وبالتمثيل به « فقطعوه اربا اربا كما يقول ابن خلكان ، وذلك فى المحرم من سنة ٤٨٦ هـ/ فبراير سنة ١٠٩٣ م .

وبعد وفاة نظام الملك ظلت مقاليد الأمور بين أبنائه وحفدته الكثيرين الذين كانوا يشاركونه ادارة أقاليم الدولة الواسعة . وولى عدد كبير منهم الوزارة، وتلقبوا بألقاب والدهم ، وأشهرها لقب « نظام الملك » الذى أصبح يعنى وظيفة الوزارة .

## كتاب سياست نامه

لقد قضى نظام الملك معظم حياته الطويلة فى العمل بدواوين الحكومة ، وبدأ بوظيفة الكاتب لدى الغزنويين ، وانتهى بوظيفة الوزير لدى السلاجقة وقضى فيها ثلاثين عاما . ولقد كانت هذه المدة ـ وحدها ـ كافية لكى يكتسب الرجل حنكة سياسية وادارية ، فضلا عن ثقافته الأصيلة الواسعة ومواهبه الطبيعية النادرة ، التى أهلته منذ بداياته الأولى للقيام بالأعمال الديوانية خير قيام ، والتى كانت تبشر له بمستقبل فريد كرجل دولة من الطراز الممتاز .

ان ثقافته الدينية الواسعة ، وممارسته لشئون الادارة ، وتجاربه فى السياسة والحرب ، كانت تجعل منه خير مؤلف وكاتب ـ ومن غير شك ـ فى كل هذه المجالات ، لو أتيح له الوقت اللازم للكتابة والتصنيف . ورغم أن أخباره وأقواله تملأ كتب الأدب والتاريخ والدين فلا يعرف له غير مصنف واحد ، هو الذى نحن بصدده ، وهو كتاب « سياست نامه » . حقيقة انه كانت له

ميوله الخاصة لدراسة الحديث وتدريسه ، وأنه أملى بعض الأحاديث النبوية فى خراسان وفى بغداد – وهذه تذكرها كتب الطبقات – ، ولكنه لا يذكر له تصنيف فى هذا العلم .

ولقد وصلنا « سياست نامه » باللغة الفارسية ، ومعناه « كتاب السياسة » . والمعروف أن نظام الملك بدأ بتعلم العربية كما يقول ابن الأثير ( سنة ٤٨٥ هـ ) ، ولكن المعروف أيضا أنه كان يجيد كلا من العربية والفارسية ، كما سبقت الاشارة . والظاهر أن استخدامه للغة الفارسية كان هو الغالب فى نهاية أيامه ، وذلك نتيجة طبيعية لوجوده فى ايران معظم الوقت حيث أخذت تشتد حركة احياء اللغة الفارسية منذ أيام السامانيين وعلى أيام الغزنويين ثم خلفائهم السلاجقة . هذا وتشير الكتب العربية التى تروى أخباره فى بغداد الى أنه كان معروفاً فى عاصمة الخلفاء بلقب « الخواجا » التى تعنى بالفارسية « المعلم » أو « الأستاذ » ، وقد تضاف اليها كلمة « بزرك » ، أى الكبير أو العظيم . وربما فسر ذلك كيف أن نظام الملك لم يكتب كتابه فى السنتين الأخيرتين من عمره ( ٤٨٤ – ٤٨٥ هـ/٩١/ ١٠٩٢ م ) باللغتين اللتين كان يجيدهما معاً . والى جانب ذلك فالظاهر أنه رأى الاكتفاء بالفارسية لأنه كان يريد أن يسجل آراءه وتجاربه فى أمور السياسة والحكم ، لا ليحفظها التاريخ – كما كانت أمنيته عندما اصطحب رسول ملك الروم فى سفرته الى سمرقند – بل لتكون وصية أو مرشدة للسلطان التركى الذى يعرف الفارسية ولا يعرف العربية ، وخاصة بعد أن ساءت العلاقات بينهما حتى سمح ملكشاه لنفسه بالاصغاء الى الوشاة بل وبتوجيه لاذع الكلام الى والده الأمير ( أتابكه ) ، بشكل لم يكن معهوداً من قبل .

هذا ، ونلاحظ وجود فقرات من « سياست نامه » فى الكتب العربية القديمة . ولا نعرف ان كان ذلك يعنى أن الكتاب كان قد نقل الى العربية أو لخص ، أم ان الأمر يتعلق بروايات سمعت شفاها عن مؤلفه الوزير أو عمن قرأ الكتاب فى الفارسية ثم روى بعض أخباره بالعربية أو نقلها الى العربية فى بعض مصنفاته .

ومن ذلك ما نجده فى كتاب القزوينى المعروف بآثار البلاد وأخبار العباد ( طبعة بيروت ، ١٩٦٠، ص ٤١٢ – ٤١٣ ) عن موقف نظام الملك من الجيش السلجوقى الكبير العدد ، والرد على من ينصحون الأمير بتخفيض عدده ، وفيه يقول :

« وحكى نظام الملك فى كتابه ( سير الملوك ) أن بعض المفسدين قال للسلطان ملكشاه : « ان فى معيشك ( معيتك ؟ ) أربعمائة ألف فارس ، وأمر المملكة يتمشى بسبعين ألفا ، فان سبعين ألفا لم ( لن ؟ ) يغلبوا من القلة ، فلو أسقطتهم امتلأت الخزانة من المال ! ومال السلطان الى قوله ، فلما عرفت ذلك قلت للسلطان : هذا قول من أراد اثارة الفتنة وفساد المملكة ! ان ملكك خراسان وما وراء النهر الى كاشغر ، وبلاد غور وخوارزم واللان وأران وآذربيجان ، والجبال والعراق وفارس وكرمان والشام وأرمن وأنطاكية ، وانها انما تبقى محفوظة بهذه العساكر ، ولم يذكر أن دولة الخلفاء العظام ، والملوك الكبار قد خلت من خروج خارجي وظهور مخالف ، وهذه الدولة المباركة بسعادة السلطان سلمت عن الكدورات ، فلو كانت العساكر ثمانمائة ألف لكانت السند

والهند والصين ومصر والبربر والحبشة والروم أيضا فى طاعتنا • ثم ان السلطان ان أثبت سبعين ألفا ، وأسقط ثلاثمائة وثلاثين ألفا ، فالساقطون ليسوا أصحاب حرف يشتغلون بصنعتهم، يجتمعون على يد واحدة، ويدخلون تحت طاعته ، فنشأ من ذلك فساد عظيم ، ويكون الخصم فى ثلاثمائة وثلاثين ألفا ونحن فى سبعين ألفا ، فتمشى الأموال وتهلك ، ويكون ذلك نصيحة هذا الناصح الذى ينصح بجمع الأموال وتفريق الرجال » •

***

ويتضح لنا من هذا النص أن الكتاب عرف فى اللغة العربية باسم « سير الملوك » ، ولا نعرف ان كانت هذه التسمية هى عنوان لنفس الكتاب منقولاً الى اللغة العربية ، كما يمكن الافتراض ، أم أن الكتاب – فى صورته الأولى – كان يحمل هذا العنوان بالفارسية ، مثله فى ذلك مثل « خداى نامه » ( أى كتاب الملوك أو سير الملوك ) الذى نقله ابن المقفع الى اللغة العربية • والحقيقة انه ربما كانت تسمية الكتاب بـ « سير الملوك » أوفق من عنونته بـ « كتاب السياسة » ، وذلك أن الأساس الذى ينبنى عليه الكتاب تاريخى على الجملة ، وقصص الملوك والحكماء من قديمة ومعاصرة تملأ ما بين دفتيه • والحقيقة ان المستشرق شيفر ( Schefer ) ، الذى نشر الكتاب فى باريس سنة ١٨٩١ ، يقول فى تقديمه ان الكتاب يعرف بـ « سياست نامه » أو « سير الملوك » ، ولكنه لا يشير الى الفرق بين التسميتين •

هذا ويتبين من النص السالف ( والذى سنشير اليه فيما بعد ) أن نظام الملك يدون فى الكتاب تجربة من تجاربه مع السلطان ملكشاه ، ويسجل آراءه فى سياسة الجيش والعسكر ، وهى نفس السياسة التى التزم بها طوال حياته الديوانية • ففى سنة ٤٧٣ هـ/٨٠/١٠٨١ م عرض ملكشاه عسكره وأسقط منهم سبعة آلاف رجل دون نظر الى ما سيئول اليه أمرهم • واعترض نظام الملك على تسريح الرجال ، وقال للسلطان : « ان هؤلاء ليس فيهم كاتب ولا تاجر ولا خياط ولا من له صنعة غير الجندية ، فان أسقطوا لا نأمن ألا يقيموا منهم رجلا ، وقالوا : هذا السلطان ، فيكون لنا منهم شغل ، ويخرج أضعاف ما لهم من الجارى الى أن نظفر بهم » • ولما لم يقبل السلطان نصيحته ، دخل الرجال فى خدمة تكش ، أخى ملكشاه ببوشنج ، فقوى بهم وأظهر العصيان بل وطمع فى ملك خراسان • وحينئذ فقط ندم السلطان على مخالفة وزيره حيث لم ينفع الندم، كما يقول ابن الأثير ( سنة ٤٧٣ هـ ) •

وهكذا يظهر الكتاب فى كثير من الأحيان وكأنه « يوميات » أو مذكرات خاصة لصاحبه نظام الملك •

## محتويات الكتاب

ويحتوى كتاب « سياست نامه » على خمسين فصلا مرتبة على الوجه التالى (١) :

---

(١) هناك اختلاف فى ترتيب الفصول بين النص الفارسى الذى نشره Charles Schefer فى باريس سنة ١٨٩١ والترجمة الفرنسية التى نشرها «شفر» نفسه فى باريس بعد ذلك بسنتين (١٨٩٣) ، وهى التى اعتمدنا عليها • فالفصل ٣١ فى الترجمة يعادل ٣٢ فى النص الفارسى ، والفصل ٣٢ يعادل ٣١ فى النص • ثم يحدث اختلاف فى الترتيب ابتداء من الفصل ٤٠ فى الترجمة الذى يعادل ٤١ فى النص و ٤١ فى الترجمة = ٤٠ فى النص • والفصول ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ فى

١ – فى أحوال سيد العالم (السلطان) وأعماله السعيده – ثبت الله ملكه ( امتلاكه لكل الخصال الواجب توافرها فى الأمير وواجباته ازاء شعبه )٠

٢ – على الملوك أن يعترفوا بالنعم التى أنعم الله بها عليهم ٠

٣ – على ولى الأمر أن يعقد المجالس لسماع شكاوى ضحايا الظلم ، وعليه أن يكون نزيها متحليا بالخصال الطيبة ٠

٤ – عن الموظفين ( العمال ) : ينبغى – دائما – الاستخبار عن تصرفات الوزير ، وجباة الضرائب ، والمباشرين من محصلى المغارم ٠

٥ – عن أمراء الاقطاع : يجب الاستعلام عن الطريقة التى يتصرفون بها ازاء الشعب ٠

٦ – عن القضاة والكتاب ورجال الشرطة ، وما ينبغى أن يكون لوظائفهم من الهيبة ٠

٧ – يجب الحصول على معلومات عن حالة كل من : جابى المال والقاضى وقائد الجيش (الشحنة) والمشرف على الادارة المحلية (الرئيس) واخضاعهم للعقاب ٠

٨ – الاستخبارات التى ينبغى القيام بها والمعلومات التى ينبغى جمعها عن واجب القيام بفرائض الدين ، وتطبيق قواعد الشرع، ومايتعلق بذلك من المسائل ٠

٩ – عن المفتشين ( المشرفين ) فى الأقاليم ، ووسائل معاشهم وكفهم عن الظلم ٠

١٠ – عن رجال الشرطة ( من أصحاب الأخبار ) ، والاجراءات التى يجب اتخاذها للمحافظة على رفاهية الدولة ٠

١١ – عن الاحترام الواجب للأوامر الملكية (الفرمانات) – رفع الله شأن الأمير – والرغبات الصادرة عن الحضرة ( البلاط ) ٠

١٢ – عن الغلمان الذين يبعثون من قبل البلاط فى أعمال هامة ٠

١٣ – عن الجواسيس ، والاجراءات الخاصة بتأمين الخير للحكومة وللشعب ٠

١٤ – ضرورة الاستمرار فى بعث رجال البريد وحفاظ الطرق – دون توقف ومن كل مكان ٠

١٥ – الاحتياطات التى تتخذ فى كل الظروف من أجل تأمين دفع الرواتب ٠

١٦ – المشرف على ديوان الأملاك الخاصة ( وكيل الخاصة ) ، وما لوظيفته من الأبهة ٠

١٧ – رجال البلاط وحاشية الأمير ، ومايجب عليهم من الاحتياط فى تصرفاتهم ٠

---

الترجمة تعادل الفصول ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ فى النص ، على التوالى ولذلك نجد فى النص فصلا يحمل عنوان ظهور الخرمية فى نواحى أصفهان وآذربيجان وهو فى الترجمة عنوان ثانوى تقسم من الفصل ٤٧ (عن القرامطة والباطنية ٠٠) وبعد ذلك تتفق الفصول الثلاثة الأخيرة وهى ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ فى كل من الترجمة والأصل وهنا أود أن أشكر زميلى الدكتور طه ندا على تفضله باعارتى النسخة الأصلية للكتاب ، كما أترحم على صديقى – فقيد العلم والشباب – الدكتور محمد صقر خفاجة الذى كان قد تجشم عناء اعارتى – وأنا فى اسكندرية – الترجمة الفرنسية ، من مكتبة آداب القاهرة منذ أكثر من ١٥ عاما ، فلولاه لما أمكننى اخراج هذا المقال ٠ ولا يفوتنى التنويه بمعاونة الآنسة نبيلة حسن المعيدة بآداب الاسكندرية – تلميذتى ٠

١٨ ـ يجب على الأمير طلب النصيحة ـ في أعماله ـ من أصحاب العلم والحكمة •

١٩ ـ عن العساكر المختارة (المفرد) ورواتبهم وخدماتهم •

٢٠ ـ يجب وجود احتياطي في البلاط من الأسلحة المرصعة بالأحجار الكريمة •

٢١ ـ عن السفراء ، وطريقة التصرف ازاءهم •

٢٢ ـ يجب الاحتفاظ في محطات البريد باللازم من العلف •

٢٣ ـ ضرورة الاحتفاظ ـ دائما ـ برواتب الجند جاهزة للصرف •

٢٤ ـ ضرورة الاحتفاظ بالجند من الجنسيات المختلفة •

٢٥ ـ ضرورة العناية بوجود الجند من كل الأجناس بالقرب من القصر ( البلاط ) ، واقامتهم كذلك في داخله •

٢٦ ـ ضرورة العناية بوجود التركمان في الخدمة ، مثلهم في ذلك مثل الغلمان (المباشرين) والترك ، وغيرهم من الرجال •

٢٧ ـ تنظيم عبيد الأمير والاجراءات اللازمة كي لا يرهقوا أثناء الخدمة •

٢٨ ـ مجالس الأمير : الخاصة والعامة •

٢٩ ـ ترتيب المجالس الخاصة بالشراب (الخمر) والقواعد التي يلزم اتباعها أثناءها •

٣٠ ـ الطريقة التي يتصرف بها العبيد والخدم عندما يكونون في الخدمة ( العمل ) •

٣١ ـ مطالب ورغبات الجند ، وطريقة معاملة الجيوش •

٣٢ ـ معرفة طبيعة أسلحة الزينة الكمالية ، وما يجب معرفته عن حقيقة الآلات الحربية •

٣٣ ـ التأنيب الذي يوجه الى أصحاب الوظائف الكبيرة عندما يتهاونون في عملهم ، أو عندما يقعون في خطأ ، أو يقترفون ذنبا •

٣٤ ـ عن الساهرين على الأمن ميلاً ، وعسس الطريق ، وحراس الأبواب •

٣٥ ـ يجب على الأمير اقامة المآدب الفاخرة والاجراءات التي يجب اتخاذها بهذه المناسبة •

٣٦ ـ وجوب التزام العدالة بالنسبة للخدم والعبيد الذين يظهرون أحقيتهم بالمديح •

٣٧ ـ الاحتياطات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بالأراضي التي يتملكها أمراء الاقطاع، وفيما يتعلق بحالة الشعب الذي يقيم فيها •

٣٨ ـ عن تسرع الأمراء فيما يتعلق بادارتهم لشئون الدولة •

٣٩ ـ عن قائد الشرطة والأعوان من حملة السياط ، وطرق العقاب المختلفة •

٤٠ ـ يجب على الملك أن يكون ممتلئا بالطيبة ازاء خلق الله • يجب أن تعالج كل الأمور وأن تصدر كل الأوامر حسب القواعد المتبعة •

٤١ ـ عن الألقاب الشرفية •

٤٢ ـ لا يجب اعطاء وظيفتين لشخص واحد، بل يجب اعطاء الوظائف الى من ليست لديهم مناصب •

٤٣ ـ عن النساء اللاتى يعشن خلف الأستار. الحذر الواجب ازاء قادة الجيش وضباطه الكبار.

٤٤ ـ كشف النقاب عن موقف الزنادقة الذين هم أعداء الدولة وأعداء الاسلام •

٤٥ ـ ظهور مزدك ومذاهبه ، والطريقة التى قضى بها عليه الملك العادل أنوشروان •

٤٦ ـ ثورة سنباذ الزرادشتى ( الخرمى ) على المسلمين •

٤٧ ـ ظهور القرامطة والباطنية فى قهستان والعراق وخراسان •

ـ ظهور الباطنية فى خراسان وما وراء النهر•

ـ ظهور الباطنية فى الشام والمغرب •

ـ ظهور القرامطة وأتباع مزدك فى ولاية هراة وفى بلاد الغور •

ـ ثورة على بن محمد البرقعى فى خوزستان والبصرة بمعاونة الزنج •

ـ ثورة أبى سعيد الجنابى وابنه أبى طاهر فى البحرين والأحساء •

ـ ثورة الخرمية فى أصفهان وآذربيجان •

ـ ثورة مزدك •

٤٨ ـ القواعد التى يجب اتباعها بالنسبة لبيت المال ( الخزانة ) والاجراءات الضرورية للمحافظة على موارده من الأموال •

٤٩ ـ يجب أخذ الشكايات والاهتمام بأمور أولئك الذين كانوا ضحايا اجراءات استبدادية ، وشملهم بالعدل •

٥٠ ـ الانتباه الواجب اتخاذه ازاء أموال الدولة ، والطريقة التى تدار بها •

***

وهكذا تتضح أهمية « سياست نامه » بالنسبة لمعرفة المجتمعات والدول التركية فى المشرق ، وهى الدول التى انصبغت بالصبغة الفارسية ، ولدراسة نظمها وأساليب حياتها السياسية مثل دول الصفارين والسامانيين والغزنويين ثم السلاجقة • وعندما يعرض نظام الملك آراءه السياسية بالنسبة لادارة هذه الدول ، وخاصة دولة السلاجقة التركية التركمانية ، يصر على تفوق أساليب الحكم الفارسية العريقة التى ينبغى أن تتبعها الدولة ـ ولو أنه لا ينسى أساليب الحكم الاسلامية الأولى ، على أيام النبى والراشدين بل والأمويين • وهو فى سبيل تأييد آرائه يكثر من الاشارة الى ملوك فارس القدماء ، ويضرب بهم المثل فى حسن السياسة والادارة •

والكتاب من هذا الوجه أقرب الى كتاب الطرطوشى ( سراج الملوك ) منه الى كتاب الماوردى ( الأحكام السلطانية ) الذى يتميز بطابعه الفنى ـ ككتاب قانونى • فمع أن نظام الملك يتعرض فى كتابه للمنظمات السياسية والادارية المختلفة فى الدولة ، فانه لا يتعرض الا الى حد محدود لنظام سير العمل فى الدواوين المختلفة •

فبينما يكتفى « سياست نامه » برسم المبادىء الهامة التى ينبغى أن تسير عليها الدولة ، توجد بعض التفصيلات الهامة عن طريقة عمل الدواوين التى كان يرأسها نظام الملك فى كتب التواريخ الأخرى• ففى كتاب محاسن أصفهان للمافروخى

نجد ذكراً لأنواع الضرائب التى كانت تجبى والتى عمل نظام الملك على رفع بعضها عن كاهل أهل المدينة ، ومنها : مال القسمة ، والتقسيط والتوزيعات ، والعلاوات ، والتوابع ، والمحالات، مما لا نجد له ذكراً فى كتاب السياسة . ويسجل المافروخى كذلك طريقة اعلان المراسيم السلطانية التى صدرت بشأن تخفيف هذه الضرائب ، فيقول : « وأمر ... بأن ينشأ على هذا الصوب فى ذا المعنى مثال ( منشور ) يجرى على قضيته العمال ، وبأن ينسخ منه نسخ يقرأ فى الجوامع بها وبالأطراف على رءوس المنابر ، وفى صدور المحافل والمحاضر ، وبأن ينقش نكته فى الألواح يسمر على كل باب جامع ومشطاح ، يتأملها البلدى والغريب ويتسامع بها البعيد والقريب ليكون أحد ذكراً وأجد نشراً وأسير بشرى ، وأوقع فى قلوب الأشرار وأردع للدعار فى عامة الديار ... » ( نشر جلال الدين الطهرانى ، طبع ايران ص ١٠٣ – ١٠٤ ) .

ويورد الراوندى فى راحة الصدور معلومات طريفة أخرى عن أوامر نظام الملك فى بعض الأحيان باستخدام البطاقات المالية الشبيهة بالصكوك ، التى كانت تعطى للناس بدلاً من أجورهم ، والتى يمكن أن تشبه بالعملة الورقية الآن، والتى كانت تصرف بضمان خراج الولايات أو المدن فى أطراف الدولة البعيدة . فعندما سار ملكشاه ونظام الملك الى ما وراء النهر سنة ٤٨٢هـ /١٠٨٩ م ، وهى الرحلة التى استصحب فيها رسول ملك الروم، كما سبقت الاشارة، « ولما عبر السلطان نهر جيجون ، كتب نظام الملك بأن تدفع أجرة الملاحين من أموال أنطاكية ، فلما ركب السلطان شكا اليه الملاحون أمرهم ، وقالوا : انا قوم فقراء ، نحصل على معيشتنا من هذا النهر ، واذا ذهب شاب منا الى أنطاكية فانه يعود شيخا.. فقال السلطان لنظام الملك : يا أبت ما هذه الحكاية .. أليس لنا فى هذه الولاية معين بحيث نضطر الى تحويل هؤلاء القوم الى أنطاكية ؟ قال الوزير : مولاى ... لا حاجة لأن يذهب هؤلاء القوم الى أى مكان من الأماكن ، فان أتباعنا يشترون البراءات التى أعطيت لهم بالذهب يدفعونه اليهم نقدا ، ولقد أمرت لهم بذلك اظهاراً لعظمة ملكك وبسطة سلطانك حتى يعلم الناس مقدار اتساع مملكتك ونفاذ حكمك ( ص ٢٠١ – ٢٠٢ ) .

مثل هذه التفصيلات الدقيقة عن النظم الديوانية لا نجدها فى « سياست نامه » ، الذى يعتبر – فى حقيقته – أشبه بمرشد للسلطان ، مثله فى ذلك مثل « سراج الملوك » .

والدولة فى نظر نظام الملك ، وكما هو الحال فى النظريات السياسية الاسلامية ، تتمثل فى الأمير ( قلب المجتمع فى مدينة الفارابى ، وفى بعض نقول الطرطوشى ) . والأمير هنا ليس الخليفة كما فى « الأحكام السلطانية » ، بل هو السلطان الذى يخصص له نظام الملك عدداً من الفصول ولأفراد حاشيته من الموظفين والنصحاء والأصدقاء. أما عن مبادىء الحكم فهو لا ينسى الاهتمام بمصالح الرعية ، وخاصة ما يتعلق منها بمراقبة حياة الناس الدينية . والعدل فى نظره أهم مبادىء الحكم ، أما الحاكم المثالى بالنسبة له وتبعا لطبيعة العصر التركى الذى يعيش فيه ، فهو محمود الغزنوى الكبير .

وعندما يتكلم نظام الملك في « سياست نامه » عن الأمير والصفات التي ينبغي أن تتوفر فيه ، يشير الى أن السلطان ملكشاه عريق الأصل ، فهو ينتسب الى الملك الأسطوري القديم أفراسياب، وهو يتمتع بكل الخصال الواجبة في الأمير، وهي:

الخلقة الجميلة والأخلاق الحسنة والعدل والشجاعة والبطولة في الحرب والتمكن من ركوب الخيل وحسن استخدام جميع الأسلحة ، وحب الفنون والعلوم والميل الى الخير والعطاء للشعب ، والدقة في أداء الواجبات وانفاذ الوعود • وهو يحب الدين الخالص ( الصحيح ) ويمتلك ايماناً قوياً ويؤدي واجبات الله من الصلاة والصوم ، ويخرج الزكاة ويعطي الفقراء • وهو يحترم العلماء ويبجل الزهاد والعدول (الفصل الأول)• وعلى الأمير أن يتحلى بالتواضع والاتزان والطيبة والحلم والتواضع والكرم والاخلاص والصبر والاعتراف بالجميل والعطف ( فصل ٤٣ ) •

**العـدل :**

ويصر الوزير على صفتي العدل والكرم عند الأمير ، ويعطيها أكثر اهتمامه • اذ لما كان العدل أساس الملك ، فهو يبين ذلك في أكثر من موضع• وهو يطلب انصاف المظلومين ، ويضرب المثل بعدالة ملك الفرس نوشروان بن قباذ الذي يلقب بالملك العادل ، ثم بعدالة محمود الغزنوي الذي لا يرحم في أخذ القصاص حتى من وزيره شمس الكفاة أحمد بن حسن الميمندي ، وهو الذي أسدى اليه النصيحة الغالية بأن « يكره الذهب حتى يحبه الناس » ( فصل ٧ ) • ومحمود لا يتردد في الأمر بقتل المشرف على مخابز القصر، دهساً تحت أقدام الفيلة ، عندما علم أنه كان يحبس الدقيق عن الخبازين ويستولى عليه ( فصل ٦ ) • كما أنه أمر بشنق القاضي الذي عهد اليه أحد الناس بكيس من الذهب فرده اليه نحاساً — ولو أنه سمح للقاضي بأن يشتري عفو السلطان عنه بـ ٥٠ ( خمسين ) ألف دينار ( فصل ١٣ ) •

ويضرب نظام الملك المثل أيضا بعدالة الخليفة المعتصم الذي « لم يحكم أحد من الخلفاء أحسن منه ، ولم يثر الهيبة والرهبة أحد أكثر منه » • ويروي قصة الأمير التركي الذي اغتصب — في بغداد — امرأة متزوجة ، وعندما احتج الناس خرج ومعه مماليكه يضربونهم • فرغم أن المعتصم اعترف للرجل بأنه وقع أسيراً بين أيدي الروم ، وأنه هزمهم وخرب بلادهم ، وأنه بنى مسجداً جامعاً بالقسطنطينية فان كل ذلك لم يشفع له لديه، اذ أمر بقتله « فوضع في كيس وأغلق عليه الكيس ، وأتي بعصى فضرب بها حتى هلك وتحطمت عظامه » ( فصل ٧ ) — كما هي العادة عند الترك الذين كانوا يكرهون اراقة دم الأشراف منهم •

ومثل هذا يقوله عن ألبتكين ، المؤسس الأول للدولة الغزنوية ، الذي أمر عندما دخل غزنة ، بعدم النهب ، فلما اغتصب أحد غلمانه الترك دجاجة عنوة أمر بتوسيطه ، فقطع جسمه الى نصفين ( فصل ٢٧ ) •

**الكرم**

كذلك ينبغي أن يكون البذل والعطاء من أول مايتصف به الأمير ، وذلك بالنسبة لجيشه وبالنسبة لشعبه ، اذ هو منهما بمثابة الوالد من أولاده •

وهو يعطى الأمثلة لذلك من التاريخ : « فعمرو بن الليث ( الصفارى ) كانت تحمل أدوات مطبخه ٤٠٠ ( أربعمائة ) من الجمال نظرا لكرمه » ( فصل ٣ ) . فيجب أن تكون مائدة الأمير مستعدة دائماً لاطعام كل الذين يحضرون لاداء الخدمات بالقصر « وهكذا كانت مائدة السلطان طغرل مستعدة كل صباح حتى أثناء الخروج العاجل أو الذهاب للصيد . فقد كان يجهز الطعام بكثرة تثير اعجاب أمراء الترك وعماله وعامة الناس » . ومثل هذا كان يحدث عند القراخانية، اذ كان أسلوب خانات التركستان فى الحكم يقوم على تجهيز المطابخ دائما ، واعداد الطعام الكثير لرعيتهم حتى يكتسبوا رضاء الله عن الأسرة » .

ويمثل نظام الملك لأهمية الكرم واطعام الطعام فى هذا المجتمع التركى ببعض التجارب التى عاناها ، فيقول : « عندما ذهبنا الى سمرقند وأوزكند ( فى فرغانة ) ، علمنا من الحمقى والذين يتدخلون فيما لا يعنيهم ، أن الخلكيين أو الخكليين ( وهى كلمة تركية شرقية تعنى الأجلاف أو الريفيين ــ الترجمة ص ١٣٢ ) وأهل ما وراء النهر لم يزالوا يرددون طول الوقت ، ما بين وصول السلطان ورحيله : لم يعط لنا من مائدته ما يملأ الفم طعاماً » ( فصل ٣٥ ) .

وهو يورد سنة متداولة تقول : ان اطعام الطعام لعباد الله بكرم وسخاء ، يطيل العمر ويمد فى عهد الأمير ، ويقوى من سلطانه . ولقد رأينا كيف كان نظام الملك يعتقد فى ذلك فعلا ، عندما أخذ يعالج نفسه فى بغداد عن طريق الصدقة .

أما عن الصفات التى ينبغى أن يتخطى عنها الأمير فهى :

الحسد والكبر والغضب والشهوة ، والطمع والكذب والبخل ، والخبث والقسوة والأنانية والتهور ، ونكران الجميل والخفة فى التصرف ( فصل ٤٣ ) .

**أسس اختيار سبكتكين**

ويروى نظام الملك بمهارة فائقة كيف كانت تختار جماعة من الأتراك زعيمها ، وذلك عندما يتكلم عن اختيار سبكتكين ( حوالى سنة ٣٦٠ هـ/ ٩٧٠ م ) ، بعد موت ألبكتين ( الأمير الكبير ) فى الهند . وهو يقدم لذلك بمقدمة تاريخية هامة عن بداية ألب تجين فى خدمة السامانيين ، وكيف ارتقى من درجة المملوك الى رتبة الأمير وهو ابن ٣٥ سنة ، حينما آلت اليه امارة عسكر خراسان ( سبهسلارية ) ، « فقد كان مخلصا أمينا ، شجاعا ، عاقلا ناصحا ، يعرف كيف يكتسب محبة الناس ، كما كان يحب الجند ، ومن أكرم الناس وأنداهم يداً ، ويخاف الله » . ويذكر كيف تدخل ألبكتين فى صراع السامانيين من أجل العرش بعد وفاة الأمير نوح بن نصر ، وذلك ضد ولى عهده منصور بن نوح الذى وصل الى العرش مما دعا ألبكتين الى رفع راية العصيان، ومعه ٣٠ (ثلاثون) ألف فارس أعلنوا خضوعهم التام له . فقد أجابوا نداءه بأنهم معه ضد الأمير السامانى ، وقالوا : « أنت مادة حياتنا، ومنك راتبنا وأملاكنا وأعمالنا، وأنت أحق بالسلطان » ( فصل ٢٧ ) . وخاطب ألبتكين ، الذى كان له من العمر ٨٠ ( ثمانون )

عاماً ، وله في الخدمة ٦٠ ( ستون ) عاما ، امراءه قائلا : انه لن يمكنه الخروج على ابن سادته ، وانه قرر المسير الى الهند للجهاد فاما الشهادة ، واما النصر وادخال مدن الكفارة في حكم الاسلام .

وهو يبين كيف ارتقى سبكتكين في خدمة ألبكتين ، فأصبح رئيس جماعة ثم شغل وظيفة الساقي ثم المشرف على خدمة الأمير ( بيش خدمت ) ورئاسة عشرة فرسان . ولقد تم له كل ذلك بسرعة غير مألوفة حتى انه أصبح قائدا لـ ٢٠٠ ( مائتى ) فارس ( غلام ) من المختارين ( المفرد ) وعمره ثمانية عشر عاما . وأثناء الصراع مع القوات السامانية أظهر سبكتكين شجاعة فائقة وخبرة بتدبير الحروب ممتازة، حتى انتهى الأمر باستقرار ألبكتين في غزنة « التى فتحت أبوابها لعدله ، فاتخذها مقراً له ، ومنها وجه الحملات الى بلاد الهند من الكفار » ( فصل ٢٧ ) .

ويسجل نظام الملك جهاد ألبكتين ، بعد أن تقدم حتى بيجبور في ولاية جوجرات ، ويصف الصراع الرائع مع ملك الهند الذى تقدم بـ ١٢٠ ( مائة وعشرين ) ألف رجل ما بين فارس وراجل ، يتقدمهم ٥٠٠ (خمسمائة) فيل ، وكيف انتهى بافتتاح القلاع والمدن ، ووفاة ألبكتين أثناء ذلك :

« عندئذ اندهش الجيش واجتمع القواد اذ لم يكن لألبكتين ولد ، وقالوا : لقد اكتسبنا كثيراً من المجد والفخار في هندستان ، وأرهبنا الهند، واذا انقدنا لشهواتنا ، فقال الواحد منا : أنا الأشهر ، وقال الآخر : أنا الأقدم ، سيخبو مجدنا ويشتد خطر عدونا . واذا حدث الانقسام بيننا فإن هذا السيف الذى ضربنا به الكفار سنقتل به أنفسنا ، وستفلت هذه البلاد التى غزوناها من بين أيدينا، وأما ما يجب علينا فعله فهو أن نختار من بيننا أجدرنا ، وليكن رئيسا لنا » .

« سنخضع لجميع أوامره ، وستتصور أنه ألبكتين ... واستعرضت أسماء جميع المماليك ، ولكن وجد في كل منهم ضعف ، أو وجدت علة لاستبعاده ، الى أن ذكر اسم سبكتكين فسكت كل الحاضرين . وظهر في وسط المجتمعين صوت يقول : هل هناك مملوك اشترى قبل سبكتكين ! وقام بالخدمة باخلاص أكثر منه ! وقال آخر : ان سبكتكين ، بفضل ذكائه وشجاعته وكرمه ، وقوام أخلاقه وتقواه واخلاصه ، وحسن سلوكه من توافر الخصال الطيبة ، وبناءً على مبدأى سيدنا ووافق على كل تصرفاته . انه يملك صفات وخصال البتكين ... وهكذا اتفق على انتخاب سبكتكين أميراً » .

« ورفض سبكتكين فى أول الأمر ، ولكنه بعد الالحاح ، قال : سأقوم بهذا الأمر على شرط أن كل ما أفعله أو أقوله لا يلقى معارضة منكم ، فاذا عصانى أحد منكم أو ثار ضدى أو تباطأ في تنفيذ أوامرى تقتلونه بموافقتى ... وأقسم الجميع على ذلك ثم رفعوه مظفراً ، وأجلسوه على عرش ألبتكين ، وسلموا عليه بالامارة ، ونثروا قطع الذهب والفضة بين يديه » ( فصل ٢٧ ) .

وهكذا تم اختيار رئيس جماعة الترك فيالقرن الرابع الهجرى ( ١٠ م ) حسب شروط الأهلية:

من توفر الخصال الطيبة، وبناءً على مبدأي الأقدمية الأقدمية والانتخاب .

### واجبات الأمير

أما عن واجبات الأمير ، كما يراها نظام الملك، فتتلخص في معرفته بالصالح العام . فعليه أن يعمل على نشر الرخاء في البلاد : بحفر القنوات واعداد الصهاريج لري الأراضي وزراعتها، وعمل القناطر ، وجمع الناس في القرى ، وبناء الحصون والمدن الجديدة ، وانشاء المباني الضخمة والقصور العظيمة ، وتعهد الطرق وعمل المحطات للقوافل ( فصل ١ ) .

وعلى الأمير أن يشرف على كل كبيرة وصغيرة في دولته ، وألا يوكل الأعمال الهامة الى غيره وألا يهمل في تصريف أموره أو أمور دولته ( فصل ٢ ) .

وهو يضرب المثل بما قامت به زبيدة ، زوجة الرشيد ، عندما أمرت بانشاء الآبار على طول الطريق من الكوفة الى مكة ، وبناء الحصون في الثغور الغربية ( العواصم ) ، وشراء السلاح من أجل الجهاد. ويشهد لها بأنها بنت رباط بذخشان على حدود كاشغر ، كما أمرت ببناء محطات محصنة للقوافل على طول هذه الحدود . هذا كما أمرت ببناء قلعة حصينة على طريق خوارزم ، وأخرى خارج الاسكندرية ، وغير ذلك ( فصل ٤٠ ) .

### حاشية الأمير والموظفون

أما عن حاشية الأمير والمحيطين به ، فيقسمهم نظام الملك الى : أصدقاء الأمير ، ونصحاء الأمير، ثم عماله القريبين منه . وعلى الأمير ألا يخلط بين صداقاته الخاصة والأعمال العامة . فعليه ألا يختار أصدقاءه من بين الموظفين أو أصحاب المناصب لأن ذلك يضر بمصلحة الحكم ( فصل ١٧ ) . وعليه أيضا ألا يستبد بالأمور وحده بل يجب أن يستشير أهل العلم والحكمة .

أما عن الموظفين فهؤلاء يكون اختيارهم من بين الأطهار ذوي الأصول العريقة . ولا يجب أن يعهد بوظيفتين الى شخص واحد . ولهذا يأسف الوزير الكبير لأن بعض الأشخاص يجمعون حوالى عشر وظائف ، وهم يريدون المزيد. وهو يحذر الأمير من ذلك ، كما يصر على التأكد من حسن اعتقاد أصحاب الوظائف ونقاء عقيدتهم ، ويأسف لوجود اليهود والنصارى في خدمة الترك، فقلما يحسن أحدهم ادارة شئونهم ، وينسب ذلك الى الاهمال . والى جانب ذلك يلح على عدم استخدام أصحاب المذاهب المرذولة وخاصة من فرق الشيعة (الباطنية) المختلفة من قرامطة وحشاشين. ويقول ان الملوك ذوي الأصل التركي لم يوظفوا أبدا أصحاب المذاهب الخارجة : من مذاهب العراق والديالمة ، وكانت هذه سيرة ألب أرسلان فيهم . ولقد رفع الله شأن الاتراك لأنهم ذوو دين قويم لا يميلون الى البدع ، ويقفون ضد القدرية ( المعتزلة ) والرافضة وهو يقول : « والآن كل أمراء الترك يستعملونهم ... وان الدولة بلغت ذروة مجدها ، وأخشى عليها من سوء العين ، ولا أعرف كيف ستنتهي » (فصل ٤٢) .

### الوزير

وأهم الموظفين ، بطبيعة الحال ، هو الوزير . ولما كانت سلطاته واسعة لا تحد ، واليه ترجع

ادارة الدولة ، فعلى الأمير أن يراقب دائما تصرفات وزيره ، لأنه اذا فسد الأمير تلفت البلاد • فهذا ما حدث على عهد بهرام كور الذى انصرف الى اللهو ، وترك الأمر لوزيره « راست روش » ( ومعناها صاحب السلوك المستقيم ) فأخرب البلاد • وهو يعطى مثلا آخر لخطورة الوزير الخائن ، فينسب هزيمة دارا أمام الاسكندر الى اتفاق الوزير الايرانى مع الملك المقدونى • وبناء على ذلك يجب على الأمير أن يتخذ عاملاً سرياً يأتيه بأخبار الموظف الكبير وأعماله ( فصل ٤ )•

ومحمود الغزنوى ، فى هذا المقام أيضا ، يعتبر الأمير المثالى • فهو يراقب عن كثب وزيره الكفء شمس الكفاة الميمندى ، ولا يتوانى فى عزله والقائه فى السجن عندما يسىء التصرف ـ كما سبقت الاشارة • وخير من ولى الوزارة فى الاسلام هو جعفر بن برمك ، الذى توارث أسلافه الوزارة من عهد أردشير بن بابك ، وكتبوا عنها الرسائل والكتب وعن قواعدها ، وتدارسها أبناؤهم من بعدهم ، فهم أجدر الناس بهذا المنصب (فصل ٤٢)

**نساء القصر**

واذا كان على الأمير أن يطلب نصح أهل العلم والحكمة ، ومراقبة الوزير والحذر منه ، فان نظام الملك يحذر من تدخل النساء فى شئون الحكم • « فعلى الأمير ألا يطلب نصائح نسائه وألا يستمع اليهن ، فنصائحهن لا بد وأن تكون فاسدة موحى بها من أشخاص سيئى النية • فهن يستمعن الى الوصيفات والخصيان والخادمات ، وتكون نصائحهن سببا فى الخلاف فى الدولة ••• والرجل الذى يستمع الى نصح امرأة لن يجد الا شراً » • وهناك المثل الخالد ـ فى سوء نصيحة المرأة ـ مثل حواء وآدم •

والأمثلة لذلك كثير لدى الفرس واليونان والعرب : فسودابه زوجة كيكاوس بن كيكاوس أفسدت ما بين زوجها وما بين ابنه سياوش عندما فشلت فى اغراء الابن • والاسكندر ، عندما طلب اليه دخول حريم دارا للتمتع برؤيه الجميلات، قال: « لقد هزمنا رجال دارا فلا ينبغى أن تستعبدنا نساؤهم » ( فصل ٤٣ ) • وعندما سئل وزير الساسانيين عن علة انهيار ملكهم، سرد من بين الأسباب : عهدهم بأمور الدولة الى النساء•

وفى الاسلام ، « عندما مرض النبى ـ صلعم ـ كانت عائشة وحفصة بقربه • وسألته عائشة ، مرتين ، عمن سيقوم بامامة الصلاة ، فقال لها : « أبو بكر » • فلما بينت له عائشة رقة قلب أبى بكر وضعفه ، ونصحته باختيار عمر ، رفض النبى ذلك » • قال تعالى : « الرجال قوامون على النساء » ( فصل ٤٣ ) •

**الجيش**

ولا غرابة فى أن يهتم نظام الملك بالجيش وتنظيمه اهتماماً بالغاً ، والدولة التى كان يشرف على ادارتها دولة عسكرية أولاً وقبل كل شىء • ورغم علمه بأن قوة الدولة السلجوقية تتمثل فى قوة جيشها ، فانه يرى أن الحكم للأمير وليس للجيش • وبناء على هذه القاعدة شرح وجهة نظره فى تكوين الجيش • فهو يعرف أن الدولة تركية ، ويمدح عساكر الترك ، ويشيد بحكم المعتصم الذى استخدمهم بكثرة ، فجمع من المماليك الترك أكثر من ٧٠ (سبعين) ألفاً ورقاهم

الى مناصب القيادة ، ولم يزل يقول : ليس هناك خدام يفضلون الترك ، حتى بلغ من الهيبة والرهبة ما لم يسبقه اليه أحد من الخلفاء • ولكنه يسجل فى نفس الوقت شدة المعتصم على المنحرفين منهم ، واستخدامه الحزم والعنف معهم ـ كما أشرنا من قبل •

ويمكن أن يفهم من ذلك أنه كان يخشى استبداد هذا العنصر ، أو أن التجارب والسوابق التاريخية علمته خطورتهم على الدولة ، وعلى الأمير • فهو يرى : « أنه من الخطر أن يكون الجيش من جنس واحد ، فان ذلك يسبب الاضطراب والتواكل • ويجب أن تمثل جميع أجناس الدولة فى الجيش » (فصل ٢٤)• وينقسم الجيش الى قسمين: جيش الأمير الخاص أو حرس القصر ، وهذا يرابط دائما قرب الأمير فى البلاط الى جانب مماليك الخدمة • « اذ ينبغى أن يوجد دائما فى القصر ٤٠٠٠ ( أربعة آلاف ) رجل من كل جنس ، تسجل أسماؤهم فى الديوان : ألف منهم لحراسة السلطان الخاصة ، و ٣ ( ثلاثة ) آلاف فى خدمة الأمراء والقواد » • وتكوين الحرس الأميرى لا يختلف عن تكوين الجيش ، بمعنى أنه يحتوى على ممثلين لكل شعوب الدولة المختلفة ، من الخراسانية والديالمة والجورجيين (الكرج) والتركمان ( فصل ٢٤ ) •

« والتركمان ، رغم المتاعب التى سببوها ، لهم الحق فى حماية الأسرة الحالية ( السلجوقية ) اذ أنهم قاموا بخدمات كثيرة فى أول أمر هذه الدولة ، وقاسوا بسببها ، كما أنهم يرتبطون بها برابطة القرابة • ويجب تسجيل ألف من أبنائهم فى الديوان وتدريبهم والاحسان اليهم ، حتى تزول البغضاء للأسرة من قلوبهم ••• وعندما تلزم الحاجة يحشد منهم خمسة آلاف أو ستة » ( فصل ٢٦ ) •

ولكى يضمن الأمير خضوع أتباعه « ينبغى على كل الأمراء الذين خضعوا من : عرب وكرد وديلم وروم أن يبعثوا الى القصر أحد أبنائهم أو اخوتهم للاقامة ، بحيث لا يقل عدد هؤلاء الرهائن عن خمسمائة » • ومن الطبيعى ألا يظل هؤلاء الأمراء ـ من الضيوف الرهائن ـ مدة طويلة فى القصر ، فهم ضيوف الأمير على كل حال ، وليسوا أسرى أو محبوسين • « فكل سنة يرسل آخرون يحلون محلهم ، ويذهب هؤلاء حتى يضمن الأمير ولاءهم دائما ، وحتى يلبوا الدعوة عندما يدعون » ( فصل ٢٥ ) •

وبطبيعة الحال يعتبر جيش محمود الكبير (الغزنوى) الجيش المثالى ، والنموذج الذى يحتذى • فقد كان يحتوى على : الترك والخراسانية والعرب والهنود والديالمة والغور •

وفائدة هذا التنوع تظهر فى أوقات الحرب ، وأثناء الليل خاصة : « ففى أثناء الليل لا تستطيع أية فرقة التحرك خشية التى تجاورها »• « وأثناء القتال يحاول كل جنس أن يظهر شجاعته، وبذلك يضمن أن الجميع سيتنافسون فى حسن القتال وبذلك يتم النصر » • « وعندما ينتصر جيش مرتين أو ثلاث مرات ، فانه عندما ينتخب منه مائة فارس فانهم لا يبالون بألف أمامهم » • ويقول الوزير : « وهذه حالة جيش أميرنا الذى لا يقهر » ( فصل ٢٤ ) •

ولقد كان تعداد جيش ملكشاه ٤٠٠ (أربعمائة) ألف فارس ، ولكن البعض كان يرى أن هذا العدد كبير يرهق ميزانية الدولة وأنه ينبغى انقاص الجيش الى ٧٠ ( سبعين ) ألفا ، اذ البلاد آمنة ولا أعداء للأمير • ولكن نظام الملك كان يرى ــ كما سبقت الاشارة ــ أن أصحاب هذه الفكرة هم أعداء الدولة ، وهو يقترح ، على العكس من ذلك ، أن يزداد تعداد الجيش الى ٧٠٠ ( سبعمائة ) ألف رجل حتى يتمكن من امتلاك : السند والهند والتركستان والصين الجنوبية ( جين وتنطق تشين ) والصين الشمالية ( ماجين وتنطق ماتشين ) ( فصل ٤٢ ــ النص ص ١٤٤ ) •

وتنظيم هذا الجيش اذن تنظيم اقطاعى ، بمعنى أن الأمير لا يتحكم فى الجند مباشرة بل عن طريق أمرائهم الخاضعين له • وبناء على ذلك فاذا ما عنت لهؤلاء الجنود بعض المطالب ، فعليهم أن يتقدموا بها الى رؤسائهم ( فصل ٣١ ) ، وعلى هؤلاء أن يعتنوا دائما بالسلاح وبأتباعهم من المماليك ( فصل ٣٢ ) •

### الرواتب والاقطاعات

أما عن مرتبات الجيش : « فيجب أن تكون جاهزة دائما ، ويستحسن أن يدفعها الأمير بنفسه ، فهذا يزيدهم ارتباطا به ، ويحمسهم فى الحرب والقتال » • ويسجل نظام الملك أنه لم يكن هناك اقطاعات للجند فى الماضى بل كان الأمير يدفع المرتبات نقداً ، حسب مرتبة كل واحد ، أربع مرات فى السنة ، كما كان الجند يعطون حاجتهم من الطعام والذخائر • « وهذه الطريقة ما زالت متبعة لدى الغزنويين ، والذين يتناولون هذه المرتبات يسمون ، عندهم « اقطاع دار » ( فصل ٢٣ ) •

وأمراء الاقطاع موضع اهتمام السياسى الوزير ، فهم عصب الدولة ومادة قوة الأمير ، فان اضطرب أمرهم اختل كيان المملكة • وعلى ذلك فمن واجب الأمير مراقبتهم ، وضمان خضوعهم وعدم طغيانهم على الشعب « اذ عليهم أن يعرفوا أن كل أراضى المملكة للسلطان وكذلك أهلها ، وأنهم حراس وضعوا للمحافظة على البلاد » • وهو يضرب المثل لذلك بالملك العادل نوشروان بن قباذ الذى لم يكن يرحم الوالى الذى يظلم الشعب ( فصل ٥ ) •

### الرقابة

ولكى يضمن الأمير حسن هذه الرقابة عليه أن يبعث بالمفتشين وأصحاب الأخبار الى مختلف الأقاليم • وهو يلاحظ أن السلاجقة أهملوا هذه القاعدة التى عمل بها كل الملوك ، وخاصة محمود الكبير • ويفسر ذلك بأنه « عندما سأل أبوالفضل نصر بن خلف السجزى ( والى سجستان ) السلطان الشهيد ألب أرسلان ، عن السبب فى عدم اتخاذه رجال أخبار ، رد عليه بأن اصدقاءه ومحبيه لن يعملوا لهم اعتباراً ، وأن أعداءه سيتقربون اليهم بالهدايا والعطايا ، وسيترتب على ذلك أن صاحب الخبر سيأتيه بأخبار سيئة عن أصدقائه وبأخبار حسنة عن أعدائه » ( فصل ١٠ ) •

وبطبيعة الحال لا يقتنع الوزير المحنك بهذا التفكير الذى يمثل حذر الرجل البسيط الذى لا يرى تعقيد الأمور ، بل هو يغالى فى الجهاز

السرى الذى ينبغى أن تستخدمه الدولة لضمان سلامتها ، واطمئنان رعاياها • فهو يرى عدم الاكتفاء بارسال المفتشين بل يصر على « أن يثبت الجواسيس فى الطرق المختلفة فى زى التجار والرحالة والصوفية والدراويش وأن يأتوا بالتقارير عما يشاهدون ويسمعون » (فصل ١٣)•

وفيما يختص بالسياسة المالية يرى الوزير — الى جانب مراقبة الموظفين بصفة عامة — العناية بأحوال موظفى المالية ، وتسقط أخبارهم : « كما يجب نقل عمال الخراج والجباية كل سنتين أو ثلاث حتى لا يثبتوا فى مراكزهم ، ويسببوا المضايقات » ( فصل ٥ ) • أما عن تنظيم الخزانة العامة فهو يرى أن تقسم الى خزانتين : واحدة للاحتياطى الثابت ( أصل ) والأخرى للانفاق (خرج) ( فصل ٤٨ — النص ٢٠٥ ) •

**حياة الأمير الخاصة**

والى جانب اهتمام الأمير بشئون الدولة عليه ألا ينسى الاهتمام بحياته الخاصة ، والترفيه عمن حوله • فعليه الى جانب عقد الاجتماعات للعامة وللخاصة « حتى لا يغضب من له حاجة من الكبراء » ( فصل ٢٨ ) ، أن يعقد مجالس السرور ، وأهمها مجلس الشراب لمدة يوم أو يومين فى الأسبوع المخصص للمرح ، حيث تفتح أبواب المجلس للجميع دون استثناء ، فيردها من يشاء ( فصل ٢٩ ) •

**السفراء :**

ولا ينسى نظام الملك التعرض لموضوع زيارات السفراء الأجانب ، ويرى أنه « ينبغى ألا يعلم بهم أحد ، وألا يحتك بهم أحد حتى وصولهم الى البلاط » • وهو يسجل فى هذا الشأن بعض تجاربه الشخصية : فعندما أراد السلطان الشهيد ألب أرسلان — قبل وفاته — فتح ما وراء النهر ، أرسل الى صاحبها شمس الملك ورسولا عاد ومعه سفير من قبل الخان • وزار هذا السفير نظام الملك بينما كان يلعب الشطرنج ويتجمل فى يده بخاتم من الذهب • فلما رجع السفير الى سمرقند اتهم نظام الملك بالزندقة ( بالباطنية ) لوضعه خاتم الذهب فى أصبعه ( فصل ٢١ ) •

**الألقاب التشريفية**

وعندما يتكلم نظام الملك عن الألقاب التشريفية وعن حامليها ، يجدها فرصة لتوجيه النقد الى سياسة الدولة فى توزيعها • فالألقاب تحدد اختصاصات أصحاب الوظائف ، فيجب الحذر فى اعطائها ، والتمييز بين من يحملونها • فالترك ( أى رجال الجيش ) حملوا ألقاب « حسام الدين وسيف الدولة وأمين الدولة » ؛ والموظفون والولاة والعمال أخذوا ألقاب « عميد الدولة وظهير الملك وقوام الملك » • ويلاحظ أن هذه الألقاب زادت زيادة كبيرة : « وكل ما يكثر تضيع بهجته وتقل قيمته » • وأن الأمر اختلط فأخذ أمراء الترك العسكريين : فكلمة الدولة فى اللقب خاصة بقواد الجيش وأصحاب الاقطاع ( سيف الدولة وحسام الدولة ) ، وكلمة الملك خاصة بالولاة والاداريين ( شرف الملك وعميد الملك ) •

وهو يروى كيف أن محموداً الكبير لم يحصل من الخليفة القادر بالله على لقب « يمين الدولة »

الا بعد لأى ، رغم بلائه وجهاده : فى الهند وخراسان • هذا ولو أن الخليفة كان قد أعطى خاقان سمرقند ـ وهو التابع له ـ ثلاثة ألقاب ، هى : ظهير الدولة ومعين خليفة الله ، وملك المشرق والصين » • ولقد حدث هذا الخلط والاضطراب فى حمل الألقاب : واختفت قواعدها منذ وصول ألب أرسلان الى الملك ، عندما حمل صغار الناس الكثير من الألقاب • وأول وزير وضعت كلمة « ملك » فى لقبه هو « نظام الملك » الذى كان يحمل أول الأمر لقب «قوام الملك» ، بينما حمل وزير البويهيين لقب «الأستاذ الجليل» أو « الأستاذ الخطير » ، وحمل وزير محمود لقب « شمس الكفاه » ( فصل ٤١ ـ النص فصل ٤٠ ) •

## الرقابة الدينية واصحاب البدع

ويختم الوزير كتابه « سياست نامه » بعدة فصول عن واجب الأمير فى مراقبة الحياة الدينية للرعية ، وهو يستطرد لذلك ويطيل الحديث عن أصحاب المذاهب الفاسدة التى يخشى منها على الدولة ، مثل : القرامطة والباطنية والمزدكية والزرادشتية والخرمية ، وغيرهم ، ويهاجمهم • فهو عدو لدود للشيعة وخاصة الحشاشين أو الاسماعيلية منهم • وهم الذين كانوا قد نجحوا فى اقتطاع امارة لهم وسط أملاك السلاجقة ، واستطاعوا الاحتفاظ بها رغم جهوده المستميتة فى القضاء عليهم •

وهو خلال كتابه ينصح السلطان بالقضاء على الزنادقة فى البلاد ، وعلى أصحاب البدع • وهو فى ذلك شعوبى أو هو يدافع عن ترك اللغة العربية فى المشرق واحياء الفارسية بدلا منها ، اذ ينسب الى الحسن البصرى رواية تقول: « ليس العالم من تبحر فى اللغة العربية ، بل هو الذى يعرف تعاليم الدين ، وتفسير القرآن الكريم ، سواء بالتركية أم الفارسية أم اليونانية » ( فصل ٨ ) • وكما هى العادة يستشهد ـ فى الفصل الخاص بالشرطة ـ بأعمال محمود : « الذى هاجم الزنادقة والباطنية ، والذى زهد فى المسير الى الهند لقتال الكفار مفضلا المسير الى العراق ، لما علمه من سوء مذهبهم • فأرسل ضد الزنادقة والديلم والباطنية جيشا من الترك الحنيفية المخلصين لاستئصال المذاهب الفاسدة » ( فصل ١٠ ) •

ويشترط نظام الملك عدم توظيف أصحاب هذه المذاهب المرذولة ، ولكنه يأسف لأن ملوك عصره لم يتبعوا هذا التقليد الذى عرفه أسلافهم حتى أن الله رفع من شأن الأتراك لأنهم ذوو دين قويم ، لا يميلون الى البدع الخطيرة ( فصل ٤٢ ) ـ كما أشرنا من قبل •

ويبدأ نظام الملك كلامه عن تاريخ هذه الحركات المناهضة للسنة بقوله :

« أردت أن أخصص فصلا عن «الخوارج» من الثوار ( النص ص ١٦٤ ) حتى أظهر تعلقى بالحكومة السلجوقية ، وخاصة بسيد العالم ـ خلد الله ملكه • فاذا حدث مكروه فان هؤلاء الكلاب سيظهرون من جحورهم ، ويثورون وينشرون دعوتهم الشيعية ••• انهم مسلمون ظاهراً ، ولكنهم فى الحقيقة يتصرفون كالكفار ••• انهم يقومون بالدعوة الشيعية وليست لهم قوة فى

الحكومة ، وهم يحثون سيد العالم (خداوند عالم) على القضاء على الأسرة العباسية ... انهم يغرونه بالمال ويعملون على اثارة طمعه » ( فصل ٤٤ ) .

« انهم يتآمرون ضدى ، ويريدون اظهار أننى سيىء النية ، ولن تظهر دسائسهم وتكتشف حيلهم الا بعد وفاتى .. لقد نصحت الأمير كثيراً ، ولم أخف شيئاً . ولما لم أجد أذنا صاغية رأيت أن أكرس فصلاً مختصرا عن الباطنيــة ، فى هذه الرسالة التاريخية . وسيظل ما كتبته ذكرى ، بين يدى سيد العالم ، بعد مماتى . لقد ظهر هذا المذهب الملعون فى الشــام واليمن والأندلس ، وأحدث بها كثيراً من المذابح » ( فصل ٤٤ ) .

وهو بعد أن يسرد تاريخ المزدكية وحركات الاسماعيلية والقرامطة ، يقول :

« سردت هذا حتى يعــرف ســيد العالم كل الموبقات التى فعلها هؤلاء الكفــار فى الاســلام ، وليعلم أنه لاثقة فى كلامهم ، ولا فى أيمانهم » ( فصل ٤٦ ) .

وبعد أن يقول : « لو أردت الاطالة لاستلزم ذلك مجلدات » ، يعدد أسماء الباطنية المختلفة ، فهم : « فى حلب والقاهرة يسمون اسماعيلية ، وفى بغداد وما وراء النهر وغزنة يسمون قرامطة ، وفى الـكوفة مباركيــــة ، وفى البصرة راوندية (روندية) وبرقعيــة ، وفى الرى خلفيــة ، وفى جورجان يسمون محمرة ، وفى الشــام مبيضة ، وفى المغرب سعيدية ، وفى الحسا جنابية ، وفى أصبهان باطنية ؛ أما هم فيتسمون بالتعليمية » .

ويقول نظام الملك ان غرضهم هدم الاسلام — لعنهم الله — ، ويختم كلامه بأن الخرمية والباطنية متحالفون ، وينصح سيد العالم بعدم الاستماع الى نصحهم له بتكديس الأموال ، فهم يريدون ابعاده عن الأشخـاص الذين يستحقـون اهتمـــامه ( فصل ٤٧ ) .

وفى الفصل الأخير ( رقم ٥٠ ) يقــول نظام الملك : « عملت أول الأمر ٣٩ فصلا ، وفى سنة ٤٨٥/ ١٠٩٢ عندما سرنا الى بغداد عهدت بها الى الناسخ فى مكتبة الســلطان » . وهذا يعنى أن هذه الفصول الأخيرة عن الباطنية كانت من آخر أعمال نظام الملك الكتابية .

ولقــد عرف الاســماعيلية من جانبهم فى نظام الملك عدوهم اللدود — كما أحس الوزير الكبير فى السطور السابقة ، التى كتبها عن عداوتهم له، بقــرب أجله — ولم يمهلوه كثيرا ، اذ اغتــالوه بالشكل الذى رأينــاه ، أثناء رحلة العــودة من بغداد ، فى نفس الوقت الذى انتهى فيه من كتابة الفصول الموجهة ضدهم — تقريبا — وربما قبل أن يجف مدادها .

***

من هذا العرض تتضح أهمية كتاب « سياست نامه » بالنســبة لموضوع النظم وقوانين الحكم فى المشرق الاســلامى حيث الدول التركية المنصبغة بالصبغة الفارسية . والكتاب من هذا الوجه يعتبر مكملا لكل من كتــابى المــاوردى الذى يعــالج الموضوع على مستوى دولة الخلافة ، والطرطوشى الذى يركز بشكل لا بأس به على دول المغرب.

واذا كان كتاب الماوردى يتسم بطابع التخصص القانونى بينما يتسم كتاب الطرطوشى بطابعه الاجتماعى والأخلاقى ، فان كتاب « سياست نامه » ـ وهو كتاب سير الملوك أيضا ـ يتميز بطابعه السياسى النابع ـ بشكل خاص ـ من تجارب الوزير الكبير أو الأستاذ الجليل (خواجه بزرك) الذى خبر الادارة ومارس الحكم لمدة جاوزت الثلاثين عاما ، والذى قرأ تاريخ دول المشرق السابقة وعرف ظاهره وباطنه • والكتاب ، لكل هذه الأسباب ، يعتبر مصدرا أساسيا لكل المشتغلين بتاريخ وحضارة المشرق الاسلامى الى نهاية القرن الخامس الهجرى / ١١ م ـ قرن أشهر المؤلفات السياسية والقانونية التى عرفتها دول الاسلام • هذا وسيظل الكتاب محتفظا بمكانته المرموقة بين كتب التراث الملهمة لكل من يستوعبها ، فى كل مكان وعلى مر العصور •